حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

دور "ميتا" في تضخيم المحتوى الضار خلال الإبادة الجماعية في غزة

سبتمبر / أيلول 2025

حملـــة - المـركز العـربيّ لتطويـر الإعـلام الاجتمـاعيّ

دور "ميتـــا" في تضخيم المحتوى الضـــار خـــلال الإبادة الجماعية في غـــزة
سبتمبر / أيلول 2025

تأليف: جلال أبو خاطر
تحرير وتنقيح بالإنجليزية: إريك سايب
تحرير وتنقيح بالعربية: شاهين نصّار
تصميم: مجد شربجي

شكر وتقدير خاص
هذا الإصدار مرخص بموجب الترخيص الدولي التالي:
Attribution-NonCommercial-NoDerivs 4.0 International

لعرض نسخة من الترخيص، يرجى زيارة الرابط التالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0

للتواصل:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
الهاتف: 20670 7740 (0) 972+

على منصات التواصل الاجتماعي: **7amleh**

مقدمة

ميتا، الشركة الأم لـ"فيسبوك"، "إنستغرام"، وواتس-آب، هي أكبر شركة منصات تواصل اجتماعي في العالم، وتضم قاعدة مستخدمين نشطة يوميًا تبلغ 3,35 مليار شخص عبر جميع منصات "ميتا"، وفقًا لتقرير "ميتا" التشغيلي والمالي لعام 2024[1]. تلعب منصات "ميتا" دورًا مركزيًا جدًا في نظام البيئة الرقمية الفلسطيني، مع استخدام أكثر من 65% من الفلسطينيين منصة واحدة على الأقل من منصات "ميتا"[2]. في إسرائيل، منصات "ميتا" تلعب دورًا أكبر إذ يستخدم 87% من الإسرائيليين منصة "ميتا" واحدة على الأقل، بمتوسط 75% منهم المستخدمين النشطين يوميًا على "فيسبوك" أو "انستغرام" أو واتس-أب[3].

في فلسطين، حيث المنصات والمنابر والبنى التحتية الإعلامية الرقمية نامية وغير متطورة بشكل منهجي وغالبًا ما تخضع للرقابة، يلجأ المستخدمون إلى "فيسبوك" و"انستغرام" ويعتبرانهما كشريان حياة وأسلوب للتواصل مع العائلة، الجماعات وعموم المجتمع. منصات "ميتا" هي الأكثر استخدامًا في فلسطين. هذه المنصات تشكل حلقة الوصل بين الفلسطينيين والعالم وليس فقط بين الفلسطينيين وبعضهم البعض. كما أنها تساهم في توثيق جرائم الحرب، وتُتيح بإسماع الأصوات المهمشة المعرضة لقمع ساحق. ومع ذلك، خلال واحدة من أكثر الهجمات دمارًا في التاريخ الحديث، الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة، فشلت "ميتا" في حماية الأصوات الفلسطينية، بل أنها لعبت دورًا فاعلًا في تمكين الضرر والأذى.

سيبحث هذا التقرير كيف أصبحت منصات "ميتا" قنوات ممكّنة للعنف، الشيطنة، والتجريد من الإنسانية في وقت يحتاج فيه الفلسطينيون للحماية بشكل طارئ. ساهمت "ميتا" باستفحال الضرر الرقمي وعلى أرض الواقع عبر السماح بنشر وتعميم التحريض على الإبادة الجماعية باللغة العبرية دون رادع، بالإضافة إلى فرض رقابة منهجية على السرديات الفلسطينية وقمع نشر معلومات حيوية.

في 26 كانون الثاني/ يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) تدابير مؤقتة في ملف الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، مؤكدة معقولية اقتراف جريمة الإبادة الجماعية في غزة. من بين التدابير التي أمرت بها المحكمة، الشرط الصريح والواضح بمنع ومعاقبة "التحريض المباشر والعلني لارتكاب الإبادة الجماعية"[4]. وعلى الرغم من هذا القرار المُلزم بموجب القانون الدولي، تواصل "ميتا" السماح بنشر المحتوى الذي يشكل انتهاكًا مُحتملًا للقانون الإنساني الدولي ومعايير المجتمع، والذي قام بنشره مسؤولون حكوميون إسرائيليون وعسكريون إسرائيليون، يشمل شخصيات ملاحقة ومذكورة في مذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بتهم ارتكاب جرائم حرب[5]. تسلط هذه الأرقام

1. Meta Reports Fourth Quarter and Full Year 2024 Results, Meta Investor Relations, 29 Jan 2025, at: www.investor.atmeta.com
2. ايبوك تُصدر تقريرها السنوي السابع للعام 2022، إيبوك، 2022 www.alwatanvoice.com
3. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية في إسرائيل (2024)، جمعية الإنترنت الإسرائيلية، 21 نيسان/ أبريل 2024، في: https://en.isoc.org.il
4. أمر إنفاذ معاهدة منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، محكمة العدل الدولية، 26 كانون الثاني/ يناير 2024، متاح في: www.icj-cij.org
5. قرار بشأن طعن إسرائيل في اختصاص المحكمة بموجب المادة 19(2) من نظام روما الأساسي، المحكمة الجنائية الدولية، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، في: www.icc-cpi.int

الضوء على معاملة "ميتا" غير المتسواية للمحتوى المتعلق بإسرائيل وفلسطين، حيث يواجه المستخدمون الفلسطينيون عقوبات كإزالة المحتوى وتقييد الحساب والقمع الخوارزمي لمجرد مشاركتهم حقيقتهم وواقعهم، في حين أن المنشورات المُحرضّة على الإبادة الجماعية لا تخضع لأي إدارة أو اشراف[6].

تضخيم التحريض على الإبادة الجماعية وتكميم أفواه الضحايا ليس مجرّد فشل في إدارة المحتوى. بل هو تخلي عن المسؤولية مما يُثير تساؤلات جدية حول مدى امتثال "ميتا" للقانون الدولي، ومعاهدة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الأعمال وحقوق الإنسان (UNGPs)، وغيرها من الأطر القانونية الدولية الأساسية. كون "ميتا" شركة ذات نطاق وتأثير عالميين هائلين، فهي مُلزمة باحترام حقوق الإنسان، بذل العناية الواجبة، واتخاذ الإجراءات المُعتبرة لأجل منع استغلال خدماتها للتسبب بانتهاكات لحقوق الإنسان أو المساهمة في اقتراف هذه الانتهاكات.

ما هو على المحك هنا يتعدى الخطاب، بل إنه الأمن والسلامة. فشلت منصات "ميتا" في كبح وإحباط المحتوى الخطير؛ وأصبحت آليات للتجريد من الإنسانية والتحريض والعنف. وهذا أمر مثير للقلق، خصوصًا على ضوء الإخفاقات الموثقة في سياقات مماثلة، مثل ميانمار[7] وإثيوبيا[8]، حيث ساهم تقاعس "ميتا" في دفع وتشجيع العنف. وها هي "ميتا" تقوم بالتقصير في تصرفها من جديد في فلسطين، بالرغم من التحذيرات والبيانات والضغط الجماهيري[9].

يعتمد هذا التقرير على توثيق ورصد مركز حملة للانتهاكات، بالإضافة إلى أعمال المؤسسات الشريكة من المجتمع المدني. ويعتمد التقرير على بيانات من مؤسسة حُر لرصد انتهاكات الحقوق الرقمية، تقارير صحافية استقصائية، وغيرها من البيانات مفتوحة المصدر. يُبيّن التقرير دور "ميتا" في تمكين التحريض على العنف، وفشلها في تطبيق تدابير وقائية لحماية حقوق انسان حيوية، حتى تلك التي أوصى بها مدققو الشركة - الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية، في تقريرهم لعام 2022 "العناية الواجبة بحقوق الإنسان لتأثيرات "ميتا" في إسرائيل وفلسطين"[10].

سيضع التقرير تقصيرات "ميتا" في فلسطين وإسرائيل في سياقها كجزء من نمط أوسع من التواطؤ في العنف الجماعي، بما في ذلك في ميانمار وإثيوبيا. كما سيستكشف نمطًا سلوكيًا تنتهجه "ميتا" في سياساتها عبر تكميم أفواه الفلسطينيين بشكل غير متناسب، مقارنة بسماحها في التحريض باللغة العبرية عبر منصاتها المختلفة. وسيحلل التقرير كيفية ترجمة هذا التحريض الرقمي إلى اعتداءات فعلية على الفلسطينيين. أخيرًا وليس آخرًا، سيقدم التقرير توصيات جوهرية لواضعي السياسات ومتخذي القرارات، المجتمع المدني وشركة "ميتا" نفسها لمعالجة الأضرار السابقة ومنع التواطؤ في الجرائم الدولية مستقبلًا.

6. #هاشتاغ فلسطين 2024، حملة، 27 كانون الثاني/ يناير 25، في: www.7amleh.org
7. ميانمار: أنظمة "فيسبوك" تروّج للعنف ضد الروهينجا؛ "ميتا" تدين بالتعويضات، منظمة العفو الدولية، 29 أيلول/ سبتمبر 2022، متاح في: www.amnesty.org
8. إثيوبيا: مساهمة تقصيرات "ميتا" في الانتهاكات ضد مجتمع التيغري أثناء النزاع في شمال إثيوبيا، منظمة العفو الدولية، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في: www.amnesty.org
9. حملات 2024: توقفوا عن تكميم أفواه فلسطين www.stopsilencingpalestine.com و""ميتا"، دعي فلسطين تتحدث"! www.meta.7amleh.org
10. العناية الواجبة بحقوق الإنسان لتأثيرات "ميتا" في إسرائيل وفلسطين، 22 ،BSR أيلول/ سبتمبر 2022، في: www.bsr.org

بينما ينصب التركيز الأساسي على "ميتا"، يعمل هذا التقرير على وضع الأسس للمُساءلة والمُحاسبة، بكونه وثيقة قابلة للتوظيف في إطار المطالبة بالتغيير. باعتبارها واحدة من أكثر المنصات استخدامًا في فلسطين، وباعتبارها شركة إعلامية عالمية ذات تأثير غير مسبوق، لا بُد من مُحاسبة "ميتا". ففي وُقت تُتركب فيه الإبادة الجماعية، لا يمكن للحياد أن يكون خيارًا مقبولًا. فإن تمكين الضرر والأذى، عن طريق التجاهل أو العمالة، يجعل المنصة متواطئة.

الخلفية والسوابق التاريخية

وسائل الإعلام، من البث إلى الخوارزمية، كأداة للأذى

لطالما لعبت المنصات الإعلامية دورًا يشكل مرآة عاكسة للمجتمع وتوتراته على مر التاريخ. في كثير من الأحيان، أشعلت وسائل الاعلام التوترات المجتمعية وشكلت أدوات قوية للدعاية والتجريد من الإنسانية والشيطنة والتحريض. من صحف الحقبة النازية، إلى البث الإذاعي والتلفزيوني، وانتهاءً بمنصات وسائل التواصل الاجتماعي القائمة على الخوارزميات في يومنا هذا. قد تكون الآليات قد تطوّرت، لكن توظيف خطاب الكراهية كسلاح لم يتغيّر البتّة. لا يمكن اعتبار اللغة التي تشرعن وتبرر العنف، المنصات المضخمة للكراهية، والصمت أو التواطؤ في مواجهة الفظائع ضربًا من حرية التعبير. لذا، لا يتوجب التعامل معها كحرية تعبير. سيناقش هذا القسم بعض تلك السوابق المواتية.

محاكم نورينبرغ

انبثقت واحدة من أقدم السوابق وأكثرها ديمومة لمقاضاة دور وسائل الإعلام في جرائم الحرب من المحكمة العسكرية الدولية (IMT)، والتي يشار إليها أيضًا باسم محاكمات نورينبرغ المنعقدة عام 1946، فور انتهاء الحرب العالمية الثانية. أدين الألماني جوليوس سترايخر، ناشر جريدة در شتورمر – الصحيفة النازية المُعادية للسامية، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتم إعدامه. وجدت المحكمة أنه من خلال "التحدث والكتابة والوعظ بكراهية اليهود" لعب سترايخر دورًا محوريًا في إعداد الأرضية الأيديولوجية للإبادة الجماعية[11]. لم يكن جنرالًا أو جنديًا، بل كان مروجًا للدعاية واعتبر الكلام الذي كتبه جريمة.

يرى خبراء القانون الدوليّ أن محاكم نورينبرغ هي نقطة الانطلاق الحقيقية للقانون الجنائي الدولي. وعليه، يمكن اعتبار محاكمة الناشر الصحفي جوليوس سترايخر في محاكم نورينبرغ، علامة فارقة في المحاكمة بتهمة التحريض في هيئات القانون الدوليّ المُعاصر. تسليح الكلام ممكن. يمكن لوسائل الإعلام عند توظيفها لتجريد مجموعة سكانية من انسانيتها وشيطنتها والتعبئة ضدها، أن تُهيء الأرضية لأعمال العنف الجماعي. كما أثبتت أن أولئك الذين يوظفون وسائل الإعلام للتحريض على الكراهية والعنف يتحملون المسؤولية القانونية حتى لو لم يقترفوا أعمال العنف بأنفسهم.

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا

بعد خمسين عامًا من محاكم نورينبرغ، في خضم أعمال الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، لعبت الإذاعة دورًا مُدمرًا في تحريضها على الإبادة الجماعية. كما تم توظيف بث محطة إذاعية رئيسية في رواندا، *إذاعة وتلفزيون التلال الألف الحرة* (RTLM) في الترويج للقتل الجماعي وتنظيمه. إستهدفت الإذاعة المواطنين من اثنية التوتسي، واصفة إياهم بالـ"صراصير"، ولعبت دورًا نشطًا في توجيه واستدلال منفذي الإبادة الجماعية، كاشفة عن مواقع وجود عائلات أبناء التوتسي مشجعة على قتلهم.

وصفت RTLM عمليات القتل بأنها "الحرب النهائية" أو "المعركة النهائية"، لتزرع في صفوف غالبية أبناء الهوتو القناعة بأن عليهم قتل جميع "المتمردين" و"المتواطئين" من التوتسي، وهو ما تم تفسيره

11. حكم المحكمة العسكرية الدولية: سترايخر (1946)، مكتبة ليليان جولدمان للقانون، كلية الحقوق بجامعة ييل، 2008، متاح في: www.avalon.law.yale.edu

بشكل فضفاض كجميع التوتسي والمتعاطفين معهم على حدٍ سواء[12]. تم الربط بين التوتسي كجماعة بالجبهة الوطنية الرواندية (RPF) ووصفتهم RTLM بأنهم "وحوش متعطشين للدماء، يقتلون لأجل لذة القتل"، وأنه بتصفيتهم بالكامل يمكن تحييد التهديد الوجودي الذي يفترض أنهم يشكلونه.

يشبه هذا التحريض على الإبادة الجماعية، وخاصة اللهجة المُنتهجة المُجرّدة للإنسانية مثل الإشارة إلى التوتسي كصراصير ووحوش يجب تصفيتهم، بدرجة مُخيفة ما نوثقه اليوم عبر منصات الإنترنت باللهجة والاصطلاحات المستخدمة والتي تستهدف الشعب الفلسطيني على الإنترنت[13]. مثلما تم استخدام "الصرصور" لتبرير الإبادة في رواندا، يوصف الفلسطينيون اليوم بأنهم "حيوانات بشرية" بلغة يرددها كل من كبار المسؤولين الإسرائيليين[14] وآلاف المستخدمين الإسرائيليين على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك منصات "ميتا"[15].

عززت قضية RTLM المغزى القائل بأن دور وسائل الإعلام في الفظائع الجماعية ليس من محض صدفة، بل دور فاعل ومساهم. إعتُبر الفشل في التدخل في بث RTLM، ورفض الولايات المتحدة بالتدخل في حينه باعتباره مكلفًا للغاية أو قضية "السيادة الرواندية" دليلًا على التقاعس. وبات يُستذكر اليوم كفشل كارثي للإنذار المبكر والوقاية[16].

والأهم من ذلك، أرست القضية سابقة قانونية تاريخية أخرى في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا (ICTR). حُكم على فرديناند ناهيمانا، مدير RTLM، بالسجن مدى الحياة لاستخدامه موجات الأثير للترويج للكراهية العرقية والعنف[17]. وحُكم على جان بوسكو بارياغويزا، وهو شخصية مركزية في أداء RTLM، بالسجن 35 عامًا لدوره في التحريض على القتل الجماعي. كما واجهت شخصيات أخرى في RTLM، مثل المذيع جورجيو روجيو، المساءلة الجنائية.

شكّلت هذه الإدانات المرة الأولى التي يُحكم فيها على الصحفيين والمديرين التنفيذيين لوسائل الإعلام بمثل هذه العقوبات القاسية لدورهم في تأجيج الفظائع الجماعية. أظهرت قضية RTLM بما لا يدع مجالًا للشك أنه من الممكن مساءلة ومُحاسبة وسائل الإعلام عندما يثبت تواطؤها في جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

12. دايل، أ. (2001) مكافحة رسائل الكراهية المؤدية إلى أعمال العنف: سلطة الأمم المتحدة بموجب المادة السابعة لاستخدام التشويش الإذاعي لوقف البث التحريضي، مجلة ديوك للقانون المقارن والدولي [المجلد 11:109]، في: www.scholarship.law.duke.edu
13. يجب أن يدفع الكرتون "الفلسطينيون كصراصير" إلى مقاطعة مؤتمر معاداة السامية، 16 CJPME تشرين الأول/ أكتوبر 2023، متاح في: www.cjpme.org
14. الخطاب الإسرائيلي الوحشي ضد الفلسطينيين يأخذ دورًا مركزيًا في شكوى الإبادة الجماعية التي قدمتها جنوب إفريقيا، أسوشيتد برس، 18 كانون الثاني/ يناير 2024، متاح في: www.apnews.com
15. مؤشر العنصرية والتحريض 2024، حملة، آذار/ مارس 2025، في: www.7amleh.org
16. فيروجيارو، و. (2001) الولايات المتحدة والإبادة الجماعية في رواندا 1994: دليل على التقاعس، أرشيف الأمن القومي، متاح في: www.nsarchive2.gwu.edu
17. راديو الكراهية: رواندا، راديو شبكة وسائل الإعلام الهولندية 2 نيسان/ أبريل 2004، متاح في: www.radionetherlands.nl

"فيسبوك" والتضخيم الخوارزمي للعنف

ميانمار / الروهينجا

شن جيش ميانمار عام 2017 حملة إبادة جماعية ضد شعب الروهينجا. هُجّر أكثر من 700 ألف شخص قسرًا؛ وقُتل واغتصب وعُذّب الآلاف منهم[18]. كما خلصت منظمة العفو الدولية وبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، إلى أن "فيسبوك" (المملوكة لشركة "ميتا") لعبت دورًا "مهمًا" و"جوهريًا" في تأجيج العنف[19]. شحنت أنظمة خوارزميات "ميتا" خطاب الكراهية المناهض للروهينجا، وخلقت غرفة صدى لرهاب الإسلام والمعلومات المضللة والدعوات لانتهاج العنف. استخدم كبار القادة العسكريين "فيسبوك" ليصرّحوا أنه "لا مكان" للروهينجا في البلاد، بينما انتشرت المنشورات الداعية لتصفيتهم بالعموم، بتشجيع الخوارزميات المحسنة للمشاركة بدلاً من السلامة[20].

اعترفت "ميتا" عام 2018 بفشلها في منع استخدام منصتها "فيسبوك" "للتحريض على العنف خارج الإنترنت" في ميانمار[21]. أدلت المفصحة بمخالفات "فيسبوك"، فرانسيس هوغن، بشهادتها في وقت لاحق أمام مجلس شيوخ الولايات المتحدة في عام 2021، محذرة من أن "فيسبوك" "تؤجج العنف العرقي حرفيًا" في ميانمار وإثيوبيا إثر فشلها في تطبيق تدابير سلامة وأمان خارج الولايات المتحدة. وقد صرّحت هوغن بأن أنظمة التصنيف القائمة على المشاركة تضخم المنشورات الخطرة[22]. الآن، رفع نشطاء وضحايا الروهينجا دعوى قضائية ضد "ميتا"، متهمة الشركة بالإخفاق في منع التحريض على العنف[23]. لا تزال "ميتا" تدين بتعويضات للروهينجا لدورها المساهم في التطهير العرقي، إذ وجدت منظمات حقوق الإنسان أدلة واضحة على أن خوارزميات "فيسبوك" الخطيرة روّجت للتحريض على الكراهية وساهمت في العنف الجماعي بالإضافة إلى التهجير القسري لأكثر من نصف سكان الروهينجا في ميانمار[24]. حالة ميانمار ليست مجرد ملاحظة هامشية عابرة، كونها حالة تعكس ما يحدث حينما تُخفق المنصات الرقمية في التدخل.

شمال إثيوبيا / تيغراي

خلال الصراع في شمال إثيوبيا بين 2020 - 2023، عاودت "ميتا" تجاهل التحذيرات الداخلية. كشفت وثائق داخلية من عام 2020 كشفت عنها منظمة العفو الدولية أن "ميتا" كانت على دراية بكون استراتيجيات التلطيف التي تنتهجها غير كافية[25]. على الرغم من تصنيف إثيوبيا كدولة عالية الخطورة، ازدهر خطاب الكراهية ضد سكان تيغراي على "فيسبوك"، مما ساهم في العنف العرقي والفظائع الجماعية[26].

18. ميانمار: الجرائم ضد الإنسانية ترهب الروهينجا وتهجّرهم، منظمة العفو الدولية، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، في: www.amnesty.org
19. ميانمار: أنظمة "فيسبوك" تروّج للعنف ضد الروهينجا ؛ "ميتا" تدين بالتعويضات، منظمة العفو الدولية، 29 أيلول/ سبتمبر 2022، متاح في: www.amnesty.org
20. المرجع نفسه.
21. تعترف "فيسبوك" باستخدام المنصة "للتحريض على العنف خارج بالإنترنت" في ميانمار، بي بي سي، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، متاح في: www.bbc.co.uk
22. أكينووتو، أ. معاينة مُحدثة لدور "فيسبوك" في ميانمار وإثيوبيا، صحيفة الجارديان، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 www.theguardian.com
23. ميلمو، د. يرفع الروهينجا دعوى قضائية ضد "فيسبوك" بقيمة 150 مليار ليرة إسترليني بشأن الإبادة الجماعية في ميانمار، صحيفة الجارديان، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2021، في: www.theguardian.com
24. ميانمار: حان الوقت لكي تدفع "ميتا" تعويضات للروهينجا لدورهم في التطهير العرقي، منظمة العفو الدولية، 25 أغسطس 2023، متاح على: www.amnesty.org
25. إثيوبيا: ساهمت إخفاقات "ميتا" في الانتهاكات ضد مجتمع تيغراي أثناء النزاع في شمال إثيوبيا، منظمة العفو الدولية، 31 أكتوبر 2023، على: www.amnesty.org
26. المرجع نفسه.

في إثيوبيا، ذكرت هوغن أن "فيسبوك" رفضت توسيع نطاق أنظمتها لنزاهة المحتوى لتشمل اللغات المحلية، مما أسفر عن تقصير كبير بالرقابة في المنصة. كما أن إهمال "ميتا" العالي لم يكن محض خطأ، بل إنه سمة من سمات نموذج الأعمال المستعد للتضحية بحقوق الإنسان من أجل كسب الربح[27].

تسببت استجابة "ميتا" البطيئة، وإدارتها الغامضة للنقاشات، ورفضها التكيّف مع السياقات المحلية، بإسكات صوت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والضحايا. في عام 2025، رُفعت دعوى على "ميتا" بقيمة 2,4 مليار دولار في قضية تتعلق بمقتل أستاذ جامعي بعد تداول عنوانه والتهديدات عليه على "فيسبوك"[28]. تدعو الدعوى التي تنظر فيها محاكم كينية بالوقت الراهن، إلى إنشاء صندوق تعويض للضحايا وإجراء تعديل جذري في أنظمة إشراف "ميتا" وإدارة النقاشات في أفريقيا[29].

نقدم هذه الحالات، من ألمانيا النازية، رواندا، ميانمار، وإثيوبيا، لإظهار كيف أن المنصات الإعلامية القائمة على تضخيم الكراهية، والإخفاق في تخفيف التحريض، وتجاهل المخاطر المعروفة، لا يمكن اعتبارها محض متفرج. تم بالفعل تحديد السابقة القانونية، وبالإمكان بل من الواجب محاسبة ومساءلة الجهات الإعلامية الفاعلية حينما تضخّم الكراهية وتيّسر ارتكاب أعمال فظائع ومجازر جماعية.

27. أكينووتو، أ. مُعاينة مُحدثة لدور "فيسبوك" في ميانمار وإثيوبيا، صحيفة الجارديان، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 www.theguardian.com

28. ميلمو، د. تواجه "ميتا" دعوى قضائية بقيمة 1,8 مليار جنيه إسترليني إثر ادعاءات بأنها أججت وأتاحت التحريض على العنف في إثيوبيا، صحيفة الجارديان، 3 نيسان/ أبريل 25، في: www.theguardian.com

29. المرجع نفسه.

المنهج

يعتمد هذا التقرير على كل من المنهجيات الكمية والنوعية لتقييم إخفاق "ميتا" في التخفيف بشكل فعّال من حدة الخطاب العنيف واللاإنساني والمُحرّض باللغة العبرية خلال حملة الإبادة الجماعية المتواصلة في غزة.

إن حُر – المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية محوّري لهذا التقرير، بكونه يوّثق انتهاكات الحقوق الرقمية عبر منصات "ميتا"[30]. تتضمن البيانات عدة آلاف من الحالات المؤكدة لخطاب الكراهية والتحريض والعنف ضد الفلسطينيين، لا سيما باللغة العبرية. أحيلت العديد من هذه الحالات إلى "ميتا"، وبالتالي تمت إزالتها؛ لكن حجمها وتكرارها يوضحان إخفاق الأنظمة الأوتوماتيكية (التلقائية)، وتحديدًا عدم وجود مصنفات عبرية فعّالة قادرة على كشف التحريض وإزالته على نطاق واسع. يتم تحليل جميع هذه الحالات، ويبرز تناقضها مع الإدارة العدوانية للنقاشات والشرطنة الفائضة المستهدفة للمحتوى الفلسطيني والمحتوى باللغة العربية[31].

تأتي غالبية الأدلة الواردة هذا التقرير من البنية التحتية للمراقبة والمراجعة التي وضعها مركز حملة، وبالذات الحالات التي وثّقها المرصد الفلسطيني لانتهاكات حقوق الإنسان الرقمية (حُر) وقام برفعها يدويًا[32]؛ بالإضافة إلى تحليل واسع النطاق نتاج مؤشر حملة لرصد العنف، المدعوم بالذكاء الاصطناعي؛ والذي يُحدد ويصنّف الخطاب المؤذي وخطاب الكراهية باللغة العبرية بناءً على معاجم كلامية محددة وتحليل سياقي[33].

كما يتضمن التقرير بيانات مفتوحة المصدر قام الباحث بتوثيقها. يستعرض التقرير عددًا من الأمثلة التي تم جمعها وأرشفتها من قبل باحثين ومحللين وصحفيين استقصائيين خارجيين قاموا بتجميع أدلة مرئية ونصيّة على محتوى تحريضي وعنيف يشاركه السياسيون والجنود والمدنيون الإسرائيليون على "فيسبوك" و"انستغرام".

يتم مراجعة هذه المصادر مقارنة بسياسات "ميتا" ونهجها بإنفاذ هذه السياسات، بالإضافة إلى تحقيقات أطراف ثالثة والوثائق المسربة، لتقييم الفجوة بين سياسات "ميتا" المُعلنة للإشراف والإدارة وممارسات الإنفاذ الفعلية.

علاوة على ذلك، أجرت حملة تجارب إعلانية مباشرة في كل من عامي 2023 و2025 لاختبار آليات إنفاذ "ميتا" لمحتوى الإعلانات المدفوعة. أظهرت هذه التحقيقات أن أنظمة إعلانات "ميتا" تستمر في الموافقة على المحتوى العنيف والتحريضي، لا سيما باللغة العبرية، مما يثير شكوك حول الرقابة الخوارزمية ومسؤولية الشركات. سيستخدم التقرير هذه الأساليب قاعدة دلالية قوية لإخفاق "ميتا" في اتخاذ إجراءات متناسبة ومتسقة لتقويض التحريض باللغة العبرية والمحتوى المُشيطن للفلسطينيين، مما يساهم في خلق بيئة رقمية مؤذية وكذلك يتسبب بالضرر على أرض الواقع.

30. المرصد الفلسطيني لرصد انتهاكات الحقوق الرقمية، متاح في: www.7or.7amleh.org
31. يجب على "ميتا" إنهاء الرقابة المنهجية على المحتوى الفلسطيني عالميًا، حملة، 14 نيسان/ أبريل 2025، في: www.7amleh.org
32. المرصد الفلسطيني لرصد انتهاكات الحقوق الرقمية، متاح في: www.7or.7amleh.org
33. مؤشر العنف، حُر، متاح في: www.7or.7amleh.org/violence-indicator

النزعات الرائجة بالتحريض وخطاب الكراهية والشيطنة في المحتوى العبري

منذ بداية حملة الإبادة الجماعية الإسرائيلية المتواصلة ضد الفلسطينيين في غزة، أصبحت منصات "ميتا"؛ "فيسبوك"، "انستغرام" و"واتس-آب" مساحات رئيسية للتحريض والشيطنة والدعاية الحربية. يعكس خطاب الكراهية والدعوات إلى العنف المتداولة على منصات "ميتا" نمطًا منهجيًا أوسع للإفلات من العقاب، وحتى التواطؤ المحتمل.

منذ الأيام الأولى للهجوم على غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، استخدم الجنود الإسرائيليون والقادة العسكريون والشخصيات العامة والمؤثرون البارزون منصات "ميتا" لنشر دعوات متزامنة للقتل الجماعي والاحتفال بجرائم الحرب والدعوة علنًا للتطهير العرقي والتهجير السُكّاني. تم توثيق العديد من منشورات هؤلاء الأفراد التحريضية بشكل شموليّ لتتمكن جهات مختلفة من مشاركتها كأدلة عامة، بما في ذلك القانون لأجل فلسطين Law for Palestine[34] والصحفيين الاستقصائيين مثل يونس الطيراوي[35]. تأتي الأدلة من الجهات الفاعلة الحكومية، مقاتلين، ومسؤولين ذوي سلطة رسمية وحضور دوليّ. في كثير من الحالات، الأفراد الناشرون لهذا المحتوى هم بأنفسهم مرتكبون مباشرون للعنف، ويخضع بعضهم لأوامر اعتقال دولية.

يقدم هذا القسم أمثلة على التحريض باللغة العبرية وخطاب الكراهية ودعوات الإبادة التي تم توثيقها كمتداولة وذات زخم على منصات "ميتا"، بما في ذلك منشورات جنود خلال خدمتهم العسكرية يتباهون على "فيسبوك" بالدمار الذي أعاثوه ويدعون إلى قتل أو تهجير الفلسطينيين؛ قصص على "إنستغرام" لوحدات عسكرية تحتفل بتفجير وإحراق المنازل، وغالبًا ما تكون مصحوبة بشتائم عنصرية مرفقة بدعوات للإبادة الجماعية؛ منشورات لسياسيين ومسؤولين حكوميين داعية لفرض العقاب الجماعي أو ممارسة التطهير العرقي؛ بالإضافة إلى إعلانات مدفوعة تروّج للعنف أو التهجير، والتي فشلت مفرزات "ميتا" في حظرها.

بالإجمال، تؤكد المواد فشلًا ذريعًا: آليات إنفاذ "ميتا" غير كافية إلى حدٍ كبير، خاصة بالنسبة للمحتوى باللغة العبرية، لدرجة أن عبء مراقبة الخطاب العنيف وتوثيقه وإحالته إلى الجهات المسؤولة وقع بالكامل تقريبًا على عاتق جمعيات المجتمع المدني مثل حملة. وحتى حينها، لا تمثل الحالات المُتحقق منها والتي أحيلت إلى "ميتا" وتمت إزالتها سوى جزء صغير من الحجم الفعلي للمحتوى الضار الذي لا يزال منشورًا على الإنترنت.

بالإضافة إلى ما سبق، تم استخدام "واتس-أب" مرارًا وتكرارًا لتنسيق وتنظيم عنف المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية. حددت "فيك ريبورتر" FakeReporter، وهي منظمة إسرائيلية تراقب الجماعات اليمينية المتطرفة عبر الإنترنت، عشرات مجموعات "واتس-أب" القامة خصيصًا لتنظيم

34. القانون لأجل فلسطين تُصدر قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 حالة من التحريض الإسرائيلي على الإبادة الجماعية – مُحتلنة باستمرار، 4 كانون الثاني/ يناير 2024، متاح في: www.law4palestine.org

35. أوزكان، س.، تشكل منشورات الجنود الإسرائيليين على وسائل التواصل الاجتماعي دليلًا على جرائم الحرب: صحفي فلسطيني، TRT، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، متاح في: www.aa.com.tr

اعتداءات عنيفة ومنظمة مثل "بوغروم"، رصد الأهداف الفلسطينية، والتحريض على العنف[36]. كما أن استخدام المستوطنين الإسرائيليين والمتطرفين الآخرين لتطبيق "واتس-أب" بشكل مُسيء ينطوي على عواقب وخيمة.

يتناقض دور "ميتا" كبيئة متساهلة للدعاية في وقت الإبادة الجماعية مع نهج الشركة تجاه المستخدمين الفلسطينيين الذين يتعرضون للرقابة أو للتقييدات أو حتى الشطب بشكل روتيني وغير متناسب فقط لمجرد تعبيرهم عن الآراء؛ أو الحداد أو الحزن؛ أو الدعوات لتحقيق العدالة؛ بسبب منهجية انتهاج "ميتا" للإدارة والاشراف المُفرط على المحتوى الفلسطيني/العربي، في وقت يمرّ التحريض العبري دون إشراف بسبب مصنفات "ميتا" العدائية غير الفعالة للغة العبرية.

هذا التباين ليس عرضيًا أو مصادفة بل إنه منهجيّ، إذ كشفت "ميتا"، أنها تفتقد للأدوات اللائقة للكشف عن التحريض باللغة العبرية، وعدم وجود رقابة عالية الجودة متسقة لإدارة المحتوى باللغة العبرية، في حين تواصل الشرطنة والإنفاذ المُفرط، الخوف من الانتقام، والمصنّفات الفاسدة، قمع الخطاب العربي والفلسطيني بشكل غير متناسب[37].

الشيطنة كأداة للإبادة الجماعية

السمة المميزة للخطاب الإبادي هو الشيطنة والتجريد من الإنسانية، ويُشير إلى الخطاب العنيف عن تقليص الناس إلى حيوانات أو أمراض أو أشياء. يتعرّض الشعبي الفلسطيني للشيطنة المُمنهجة عبر منصات "ميتا" في المحتوى المنشور باللغة العبرية، بوصفهم ك "حيوانات بشرية"، "فيروسات"، "صراصير"[38]، و"نمل"[39]. يُهيء استخدام مثل هذه اللغة الجماهير لارتكاب أعمال عنف جماعية من خلال وصف السكان المستهدفين كأشباه بشر غير مستحقين للتعاطف وصالحين للإبادة.

أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) في 26 كانون الثاني/ يناير 2024، تدابير مؤقتة تأمر إسرائيل بحظر ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية، مستشهدة كدليل بالوصف الشهير لوزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت بقوله إن الفلسطينيين "حيوانات بشرية"[40]. يواجه غالانت الآن مذكرة اعتقال من قبل المحكمة الجنائية الدولية لدوره في تجويع غزة[41]. على الرغم من أمر محكمة العدل الدولية، لا تزال منشورات "فيسبوك" التي تحتوي على هذه العبارة المُشيطنة التي يستخدمها السياسيون الإسرائيليون الحاكمين، متاحة على الإنترنت بعد أشهر من أمر محكمة العدل الدولية، في دليل على إخفاق وفشل "ميتا" المتواصل في إدارة المحتوى المُنتهك صراحة للمعايير القانونية الدولية.

36. مستوطنون إسرائيليون يحرقون منازل الضفة الغربية في أعمال شغب تُنظّم على مجموعات الدردشة، وول ستريت جورنال، 21 كانون الثاني/ يناير 2025، متاح في: www.wsj.com

37. تتقّلب "ميتا" في إدارة المُحتوى باللغة العبرية، وفقًا لموظف سابق ووثائق داخلية، صحيفة الجارديان، 15 آب/ أغسطس 2024، متاح في: www.theguardian.com

38. يجب أن يدفع فيلم الرسوم المتحركة "فلسطينيون كصراصير" إلى مقاطعة مؤتمر معاداة السامية، CJPME، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، متاح في: www.cjpme.org

39. مسؤول إسرائيلي يدعو إلى دفن المدنيين الفلسطينيين "غير البشريين" أحياء، ميدل إيست آي، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2023، في: www.middleeasteye.net

40. تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، محكمة العدل الدولية، 26 كانون الثاني/ يناير 2024، متاح في: www.icj-cij.org

41. قرار بشأن طعن إسرائيل في اختصاص المحكمة بموجب المادة 19(2) من نظام روما الأساسي، المحكمة الجنائية الدولية، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، في: www.icc-cpi.int

الترجمة: "الفيديو الصادم لاختطاف الجنود في ناحل عوز هو تذكير لنا جميعًا مع أي ***حيوانات بشرية سافلة*** تتعامل دولة إسرائيل. كل من يوزع الجوائز على أولئك الذين ارتكبوا هذه الأفعال المروّعة يصبح شريكًا بالجريمة، وإن كان يرتدي بدلة وربطة عنق ويجلس في لاهاي أو أوسلو".

22 أيار/ مايو 2024، السفير داني دانون، المندوب الدائم للحكومة الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة.
كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[42].

الترجمة: "مع عدم التسامح مطلقًا واليد الثقيلة - هذه هي الطريقة التي يعمل بها مقاتلو السجن مع ***الحيوانات المفترسة*** من إرهابي النخبة. أنا أدعمهم!"

8 أكتوبر 2024، إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي
كان المنشور لا يزال مباشرًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[43].

42. Source Facebook: DanonDanny, 22 May 2024 www.facebook.com/DanonDanny (link live as of May 2025) Archive ID 25424, Original ID 1003562534473556.0

43. Source Facebook:ibengvir, 8 October 2024 www.facebook.com/ibengvir (link live as of May 2025) Archive ID 27387, Original ID 924921586350205.0

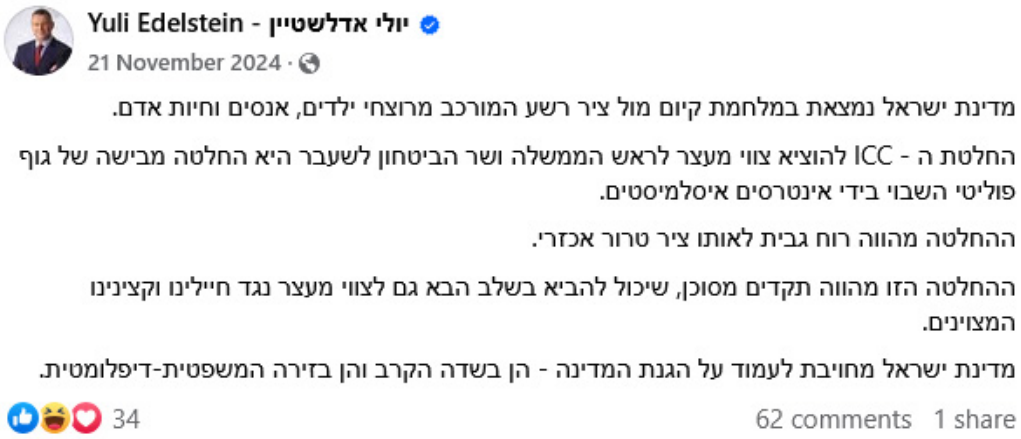

الترجمة: "دولة إسرائيل في حرب وجودية ضد محور شرّ يتكون من ***قتلة أطفال ومُغتصبين وحيوانات بشرية***. إن قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال لرئيس الوزراء السابق ووزير الأمن هو قرار مخجل من قبل هيئة سياسية استولت عليها المصالح الإسلامية".

21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، يولي إدلشطاين، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[44].

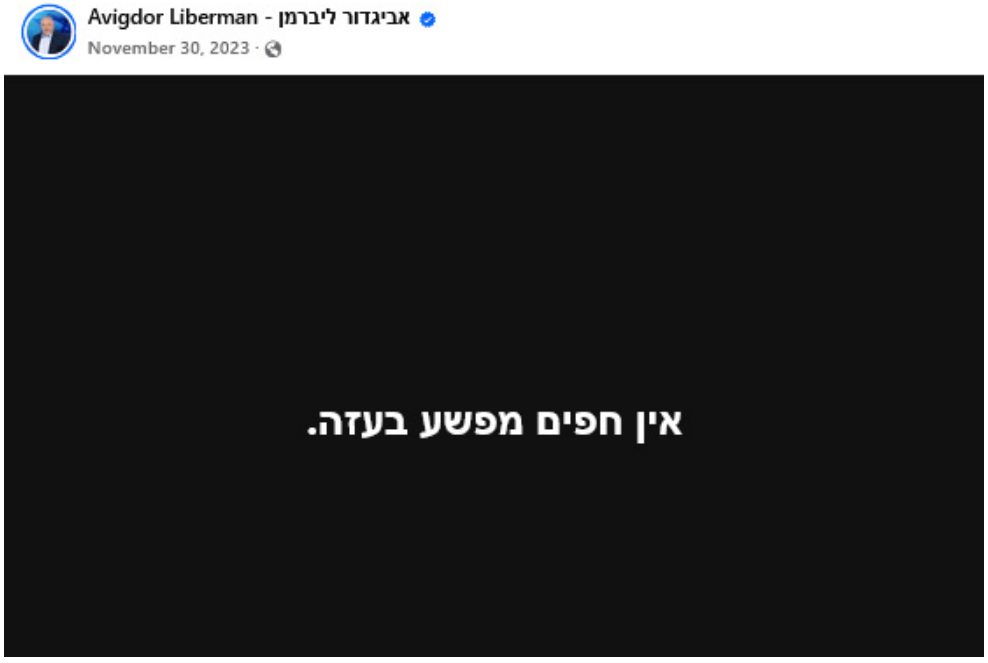

الترجمة: "لا يوجد أبرياء في غزة"

30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، أفيغدور ليبرمان، وزير سابق لوزارات مختلفة، مؤسس وزعيم حزب "يسرائيل بيتينو".
كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[45].

44. Source: Facebook: YuliEdelstein, 21 November 2024, live link as of May 2025: www.facebook.com/YuliEdelstein Archived ID 5147 Original ID 1157069362441621.0

45. Source: Facebook: AvigdorLiberman, 30 November 2023, live link as of May 2025: www.facebook.com

تتسامح المؤسسات الإسرائيلية مع هذا الخطاب الإباديّ، وحتى أنها تنتجه بشكلٍ نشط. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2023، كشفت صحيفة هآرتس أن الجيش الإسرائيلي يدير قناة تليغرام تسمى 72 حورية – غير خاضعة للرقابة، والتي نشرت محتوى مشاهد قاسية ومشاهد مصوّرة، استخدمت لغة مُشيطنة أمثال "إبادة الصراصير" و"تسوية الأرض بهم" علنًا وصراحةً؛ مرفقة في الغالب بمقاطع فيديو لدهس سكان فلسطينيين، أو السخرية منهم، أو حتى قتلهم. على الرغم من أن الجيش نفى في البداية تورطه، إلا أنه اعترف لاحقًا بأن القناة كانت تديرها وحدة العمليات النفسية التابعة له، مما يؤكد أن هذا التحريض نشأ من داخل جيش الاحتلال الإسرائيلي نفسه[46].

وغالبًا ما ترافقت هذه الشيطنة بالدعوات للتهجير والتطهير العرقي. إحدى الشعارات المستخدمة على نطاق واسع #TransferNow ظهر عبر "فيسبوك" و"انستغرام"، يحث على تهجير الفلسطينيين وطردهم من وطنهم. هذا الخطاب إشكالي ولكنه لا يأتي من فراغ، حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن 8 من أصل 10 يهود إسرائيليين يؤيدون خطة الترانسفير وتهجير الفلسطينيين من غزة[47].

الترجمة: "ترانسفير (تهجير)، نفتقدك.
#ترانسفير_الآن

11 أيلول/ سبتمبر 2024، منظمة مرتبطة بجيش الاحتلال الإسرائيلي، عقيدة قتالية لأجل الجيش الإسرائيلي
بقي هذا المنشور والوسم منشوران على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[48].

كما وتوجد مراجع وذكر متكرر لـ"نكبة ثانية" متداول في المنشورات باللغة العبرية إن كان كمحض تهديد أو نداء للتحرّك الفعليّ، في محاولة لإنعاش ذكرى نكبة عام 1948 كمخطط للتهجير والتطهير العرقي.

46. الجيش الإسرائيلي يعترف بعملية تأثير قاسي المشهد لغزة غير مُصادق عليها، هآرتس، 4 شباط/ فبراير 2024، في: www.haaretz.com
47. 8 من كل 10 إسرائيليين يدعمون خطة ترامب "للتطهير العرقي" في غزة، New Arab، 4 شباط/ فبراير 2025، في: www.newarab.com
48. Source Facebook: Toratlechima, 11 September 2024, live link on Facebook: www.facebook.com/toratlechima Archived ID 38147 Original ID 512971634806896.0

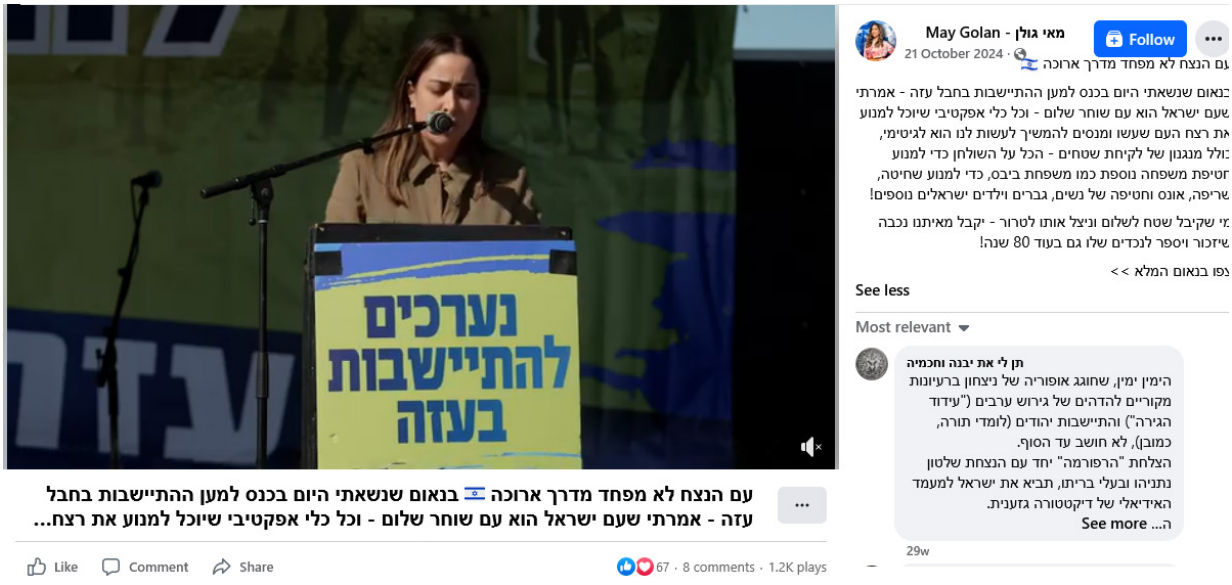

الترجمة: "كل من حصل على أرض من أجل السلام واستغلها للإرهاب – ***سيتلقى نكبة منا*** لن ينساها وسيخبر أحفاده عنها حتى بعد 80 عامًا!"

21 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، ماي جولان، الوزيرة الإسرائيلية للمساواة الاجتماعية ووزيرة تمكين المرأة كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[49].

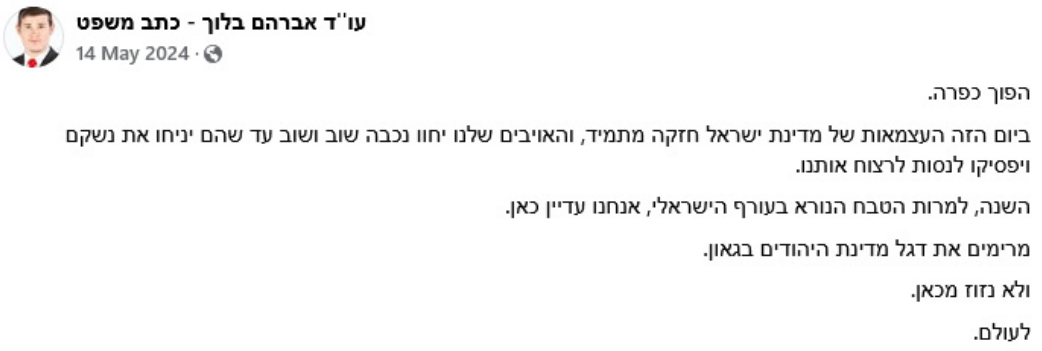

الترجمة: "اليوم بالذات، استقلال دولة إسرائيل أقوى من أي وقت مضى، وسيعيش ***أعداؤنا نكبة مرة تلو مرة*** إلى أن يلقوا سلاحهم ويتوقفوا عن محاولة قتلنا".

14 أيار/ مايو 2024، المحامي أفراهام بلوخ، مراسل الشؤون القضائية لصحفية "معاريف" العبرية. كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[50].

49. Source: Facebook:MayGolan, 21 October 2024, live link on Facebook as of May 2025: www.facebook.com/MayGolanOfficial Archive: ID 26686 Original ID: 1108781593961092.0

50. Source: Facebook: avribloch95, 14 May 2024, live link on Facebook www.facebook.com/avribloch95 archived ID 25264, Original ID 993655042334067.0

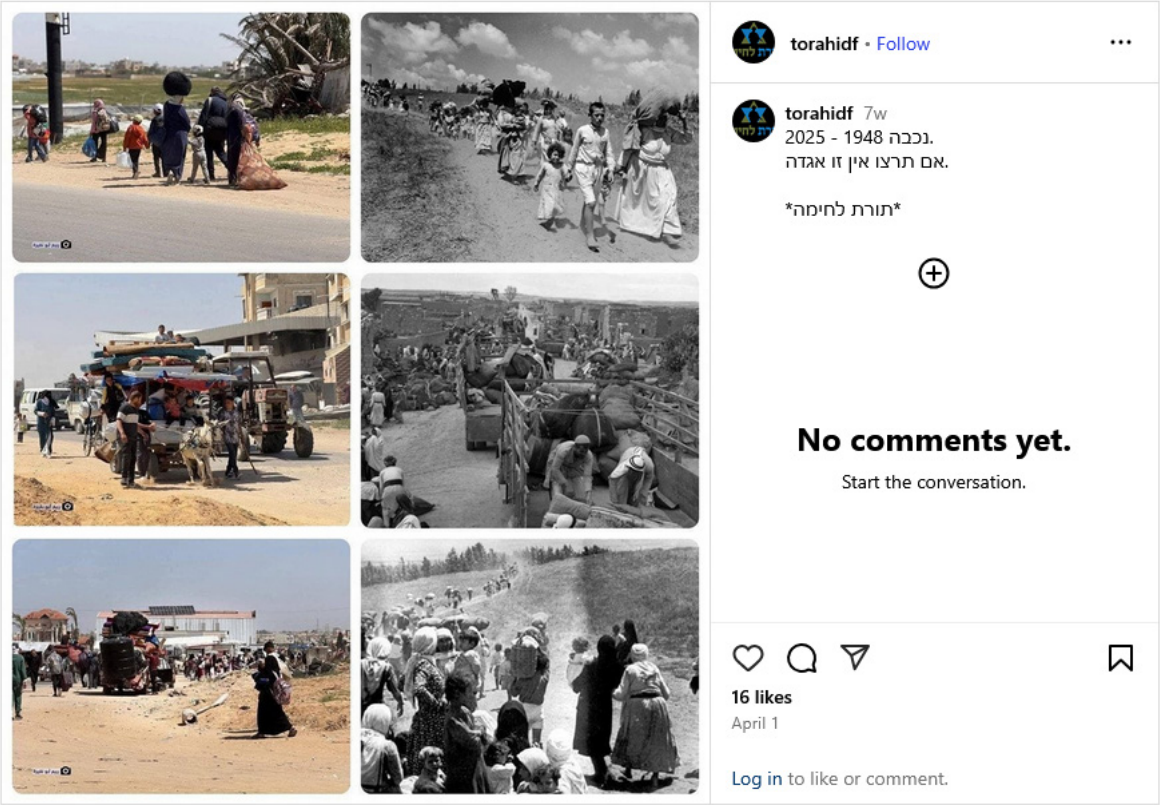

الترجمة: "***النكبة*** 1948 - 2025، إن شئتم ليست مُجرد أسطورة"

1 نيسان/ أبريل 2025، منظمة مرتبطة بجيش الاحتلال الإسرائيلي، عقيدة قتالية لأجل الجيش الإسرائيلي

تمت إحالة هذا المنشور إلى "ميتا"، لكن الرد لم يجد "أي انتهاك لسياساتنا"، وكان المنشور لا يزال منشورًا على "انستغرام" وقت نشر هذا التقرير[51].

لغة الإبادة هذه، مثل الدعوة إلى "تسوية أرض غزة"، هي واحدة من أكثر النداءات متواصلة الاستخدام قبل وبعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وعبارة رائجة في المنشورات باللغة العبرية عبر الإنترنت وباتت اليوم تعكس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية المُنتهجة بحق وحقيقة[52]. في أيار/ مايو 2025، دانت هيومن رايتس ووتش خطة الحكومة الإسرائيلية لتهجير جميع سكان غزة إلى "منطقة إنسانية" واحدة بينما تعمل على تدمير باقي اراضي القطاع بشكل منهجي، واصفة الخطة بالإبادة[53]. تم تسجيل العبارة "למחוק את עזה" وهي دعوة إلى "محو غزة" أكثر من 18000 مرة في تعليقات "فيسبوك" باللغة العبرية بواسطة قاعدة بيانات مؤشر حملة للعنف خلال عام 2024 وحده.

51. Source Instagram: Toratlechima, 11 September 2024, live link on Facebook: www.instagram.com (via 7or database)

52. رافيد، ب. تخطط إسرائيل لاحتلال وتسوية غزة كاملة بالأرض إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول جولة ترامب، أكسيوس، 5 أيار/ مايو 2025، متاح في: www.axios.com

53. غزة: آخر خطة إسرائيلية تقترب من الإبادة، هيومن رايتس ووتش، 15 أيار/ مايو 2025، في: www.hrw.org

تم إبلاغ "ميتا" منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 بانتشار الهاشتاج (الوسم) العبري الداعي إلى "محو غزة" "למחוק את עזה" على نطاق واسع بالتوازي مع حملة الإبادة المكثفة[54]. وقد ردت "ميتا" في حينه على توجه مركز "حملة" إزاء هذا الوسم زاعمة علنًا أنها حظرت (جعلتها غير قابلة للبحث) وسوم (هاشتاجات) مماثلة اعتبرتها "تنتهك معايير المجتمع باستمرار"، في وقت لم تعمل على إزالة المحتوى[55]. بحلول منتصف عام 2024، تم استخدام الوسم (هاشتاج) في "قوالب القصص" الرائجة على "انستغرام"، وهي ميزة تمكّن المستخدمين من نشر المحتوى الرائج بنقرة سريعة. عززت هذه القوالب؛ التي شكّل جنود في الخدمة الفعلية مصدرها الأول، كما تُظهر الأمثلة أدناه؛ الدعوة إلى "محو غزة" وتمت مشاركتها عشرات الآلاف من المرات متسببة بتضخيم الرسالة خوارزميًا بالرغم من حظرها، وذلك في آب/ أغسطس 2024، في خضم حملة الإبادة الجماعية، في وقت أبدى الجمهور الإسرائيلي الدعم للمغني الاسرائيلي إيال جولان اثر تصريحه "امحِ غزة" و"لا تتركوا أي شخص فيها"[56].

لقطات من قصص جنود إسرائيليين في الخدمة الفعلية، ينشرون باستخدام قالب "انستغرام" الرائج، وينص على: "أنا أيضًا أدعو: لمحي غزة"، تمت مشاركتها آلاف المرات[57].

19 آب/ أغسطس 2024

54. حالة الحقوق الرقمية الفلسطينية منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مركز حملة، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، متاح في: www.7amleh.org
55. جهود "ميتا" المستمرة فيما يتعلق بالحرب بين إسرائيل وحماس، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، متاح في: www.about.fb.com
56. المدعي العام يسعى للنظر في قضية دعوة المغني ايال جولان إلى "محو غزة"، تايمز أوف يسرائيل، 18 آب/ أغسطس 2024، في: www.timesofisrael.com
57. لقطات لشاشة تم التحصل عليها من الصحافي الاستقصائي يونس الطيراني الذي يتابع استخدام جنود إسرائيليون بالخدمة الفعلية لوسائل التواصل الاجتماعي ويوّثق أدلة لجرائم الحرب أو التحريض على الإبادة الجماعية.

هذا الخطاب ليس محصورًا في قصص الجنود على شبكات التواصل. فقد استخدم وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن المسؤول عن الضفة الغربية – بتسلئيل سموتريتش، مرارًا وتكرارًا "فيسبوك" ومنصات أخرى للدعوة إلى محو القرى الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، مثل دعوته التحريضية الشهيرة إلى "محو حوارة" التي أطلقها في آذار/ مارس 2023، والتي سبقت هجوم منظم "بوغروم" ارتكبت في البلدة الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة[58]. وفي الآونة الأخيرة، في أيار/ مايو 2025، واصل سموتريتش استخدام منصته على "فيسبوك" للدعوة إلى محو بلدات وقرى فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. لا تزال هذه الدعوات للانتقام والتدمير الشامل ظاهرة على الإنترنت، وغالبًا ما تكون غير خاضعة للإشراف أو لإدارة المحتوى، حتى مع تورط سموتريتش المباشر في تطبيق سياسات ترقى إلى جرائم حرب وتطهير عرقي.

الترجمة: "مثلما نسوّي الأرض برفح وخان يونس وغزة، يجب أن نسوّي الأرض بأعشاش الإرهاب في يهودا والسامرة. يجب أن تصبح بروقين وكفر الديك مثل الشجاعية وتل سلطان".

15 أيار/ مايو 2025، دعا الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى تسوية بلدتين فلسطينيتين في قلب الضفة الغربية المحتلة.
كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[59].

أحد الأمثلة الفاضحة بشكلٍ خاص على الخطاب الذي يشكل نداءً تحريضيًا مُباشرًا داعيًا للتحرك والفعل يأتي من المجموعة اليمينية الإسرائيلية **"إم ترتسو"** (ترجمة: إن أردتم)، التي نشرت بيانًا رسميًا تحريضيًا ووقحًا ينص على أنه "يجب أن ندفعهم ثمنًا باهظًا... وقف المساعدات الإنسانية إجباريّ". لا يزال المنشور على الإنترنت عند نشر هذا الإصدار، مواصلًا الترويج ونشر الدعاية التي تدعو صراحة لتطبيق سياسات التجويع بقيادة الدولة؛ السياسات ذاتها التي تخضع راهنًا للتحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية. تواصل المنظمة المتطرفة "إم ترتسو" في نشر خطاب التحريض بحرية على حساباتها المتحقق منها على "فيسبوك" و"انستغرام" والتي تصل منشوراتها إلى قاعدة متابعين تضم نحو 200000 مستخدم.

58. تحليل للخطاب التحريضي الإسرائيلي ضد قرية "هوارة" على تويتر، مركز "حملة"، حزيران/ يونيو 2024. في: www.7amleh.org
59. Source, Facebook:Bezazelsmotrich, live link on Facebook: www.facebook.com/Bezazelsmotrich

الترجمة: "يجب ألا نمر مر الكرام على قتل الرهائن! يجب أن ندفعهم ثمنًا باهظًا... ***وقف المساعدات الإنسانية إجباريّ!***"

3 أيلول/ سبتمبر 2024، "إم ترتسو" - مجموعة إسرائيلية متطرفة بدأت كحركة مناهضة زواج الاختلاط.
كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[60].

60. Source: Facebook:imtirzu, 3 September 2024, live link on facebook: www.facebook.com/imtirtzu

تواصل مجموعة "إم ترتسو" الترويج لرسائلها باستخدام منصات "ميتا" خلال المجاعة التي بلغت مرحلة حرجة في قطاع غزة، حيث يواجه جميع السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بموجب تقديرات IPC القائلة إن واحدًا من كل خمسة أشخاص في غزة – نحو 500,000 شخص – يعاني من مجاعة[61].

الترجمة: "طالما يتم إرسال المساعدات إلى غزة، فلن ننتصر في الحرب. - يجب أن نستمر بكل قوتنا، حتى النصر!"

19 أيار/ مايو 2025، إم ترتسو
كان المنشور لا يزال منشورًا على "فيسبوك" وقت نشر هذا التقرير[62].

وكانت "ميتا" قد علّقت في وقت سابق حسابات "فيسبوك" و"إنستغرام" لمجموعة إسرائيلية يمينية تدعى "تزاف 9"، المسؤولة عن تنظيم هجمات على قوافل المساعدات المتجهة إلى قطاع غزة[63]. إلا أنّ النهج الانتقائي يدل على استعداد الشركة لاستخدام نهج الترقيع المؤقت في التعامل مع المجموعات التي تصدرت عناوين الصحف، بدلًا من استثمار الموارد لتحديد الأذى الفعلي والحقيقي الذي يواصل الانتشار باللغة العبرية.

هذه الأمثلة تمثل عيّنة من بين ملايين المنشورات، يتم أرشفة بعضها في قاعدة بيانات "حملة"، وتكشف غيض من فيض. لا يدور الحديث عن حالات شاذة، إذ أنها تعكس بيئة منهجية من التحريض والتعبئة الأيديولوجية، التي تركتها "ميتا" دون إشراف حتى عندما تنتهك بوضوح سياسات خطاب الكراهية والعنف الخاصة بها.

61. غزة: المجاعة تلوح في الأفق لواحد من كل خمسة أشخاص، كما يقول خبراء الأمن الغذائي، الأمم المتحدة، 12 مايو 2025، متاح على: www.news.un.org
62. Source: Instagram:imtirzu, 19 May 2025, live link on Instagram: www.instagram.com
63. "ميتا" تحذف حسابات المجموعة الإسرائيلية التي تهاجم قوافل المساعدات إلى غزة، ميدل إيست آي، 23 أيار/ مايو 2024، في: www.middleeasteye.net

حُر - المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية

يعزز الرصد الداخلي الذي تقوم به "حملة" هذه النتائج. من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى أيار/ مايو 2025، قام المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية بتوثيق والتحقق من ما مجموعه 2265 محتوى ضار ومؤذي على منصات "ميتا" وحدها. 1,738 على "فيسبوك"، 510 على "انستغرام"، و17 على "واتس-أب". أحال فريق الرصد والتوثيق في "حملة" جميع هذه الحالات إلى الشركة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إزالة المحتوى المسيء. لقد وُصف هذا النهج بأنه كخلق مشكلة بعد حل أخرى، أو كما يُلقب بالانجليزية "Whac - A - Mole"، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني ذات الموارد المحدودة بالرفع الثقيل في الإشراف على المحتوى نيابة عن شركات التكنولوجيا التي تتهرب من مسؤولياتها تجاه المستخدمين[64].

الانتهاكات حسب المنصة

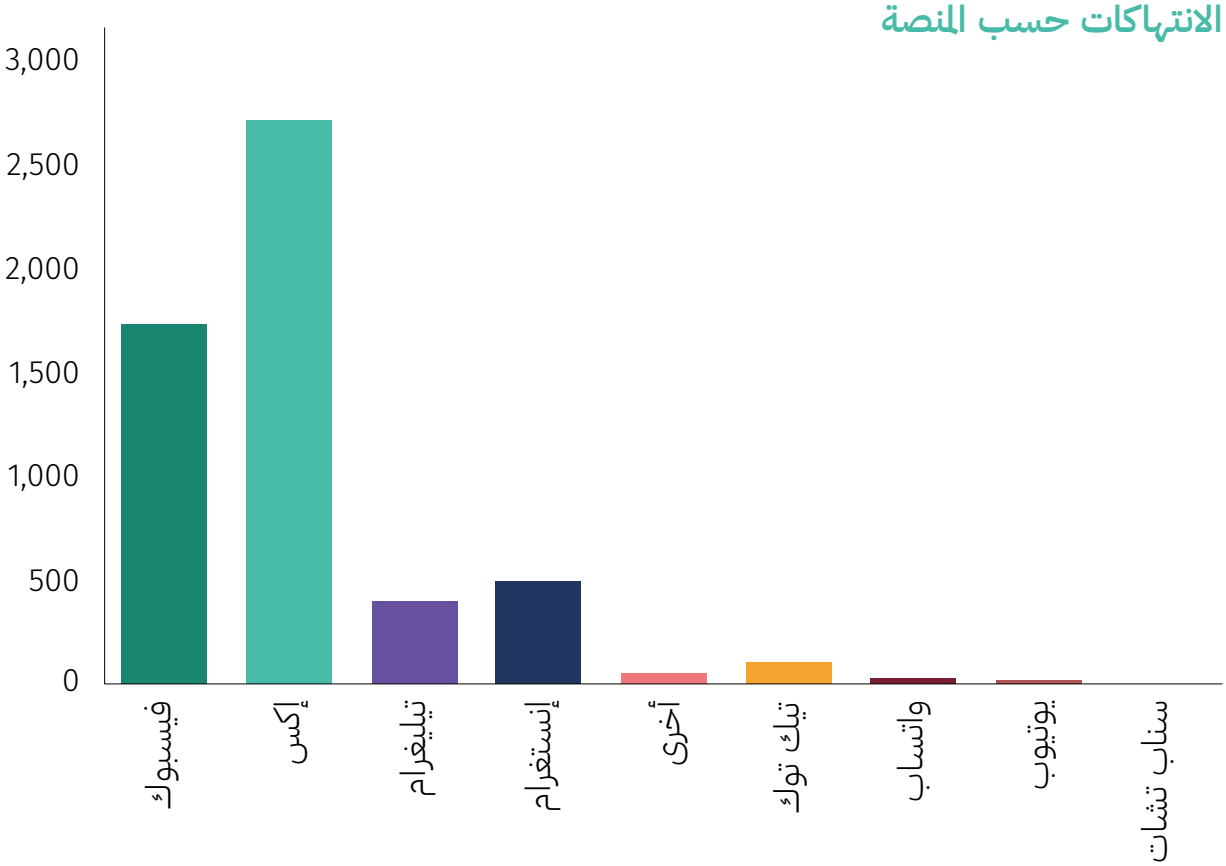

وفي الوقت نفسه، تُشير بيانات مؤشر حملة للعنف المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والذي يستخدم المعاجم السياقية باللغة العبرية للكشف عن الخطاب الضار والمسيء، إلى أكثر من 2,5 مليون منشور على "فيسبوك" في عام 2024 وحده قد يشمل محتوى مُسيء باللغة العبرية. بما يشمل أكثر من 208,000 حالة من خطاب الكراهية، 17,403 حالة تحريض، وأكثر من 410,000 حملة تشهير ضد الأفراد. تعكس هذه الأرقام فئات أوسع من محض تحريض، وتسلط الضوء على حدة واستدامة الخطاب العنيف على منصات "ميتا" وسط تدهور الوضع الإنساني.

64. شتية، م. روايات ملوثة: عمالقة التكنولوجيا يؤذون المستخدمين في وقت الحرب، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في: www.timep.org

تساعد هذه الأنماط اللغوية والثقافية من الشيطنة في تفسير الجرأة المتزايدة للجيش الإسرائيلي والمسؤولين الحكوميين في الدعوة صراحة وعلانية للإبادة، أو التهجير، أو التصفية. وهو خطاب يرقى إلى تعريف القانون الدولي للتحريض على الإبادة الجماعية.

تحريض الجنود والمسؤولين الحكوميين

خلال الهجوم المستمر على غزة، استخدم الجنود والقادة والمسؤولون الحكوميون الإسرائيليون بشكل روتيني منصات "ميتا" للتحريض على الإبادة الجماعية وتمجيد العنف وتبرير العقاب الجماعي كتكتيك عسكري مشروع. هذه المنشورات ليست مجهولة المصدر. غالبًا ما تتم مشاركتها من حسابات محققة أو من بروفايلات (حسابات شخصية) يمكن التعرّف عليها بسهولة على أنها تخص أفرادًا في مناصب عسكرية أو حكومية رسمية. في كثير من الحالات، يكون ناشرو هذا المحتوى متورطين بشكل مباشر في العنف الذي يوثقونه أو يدعون لتنفيذه.

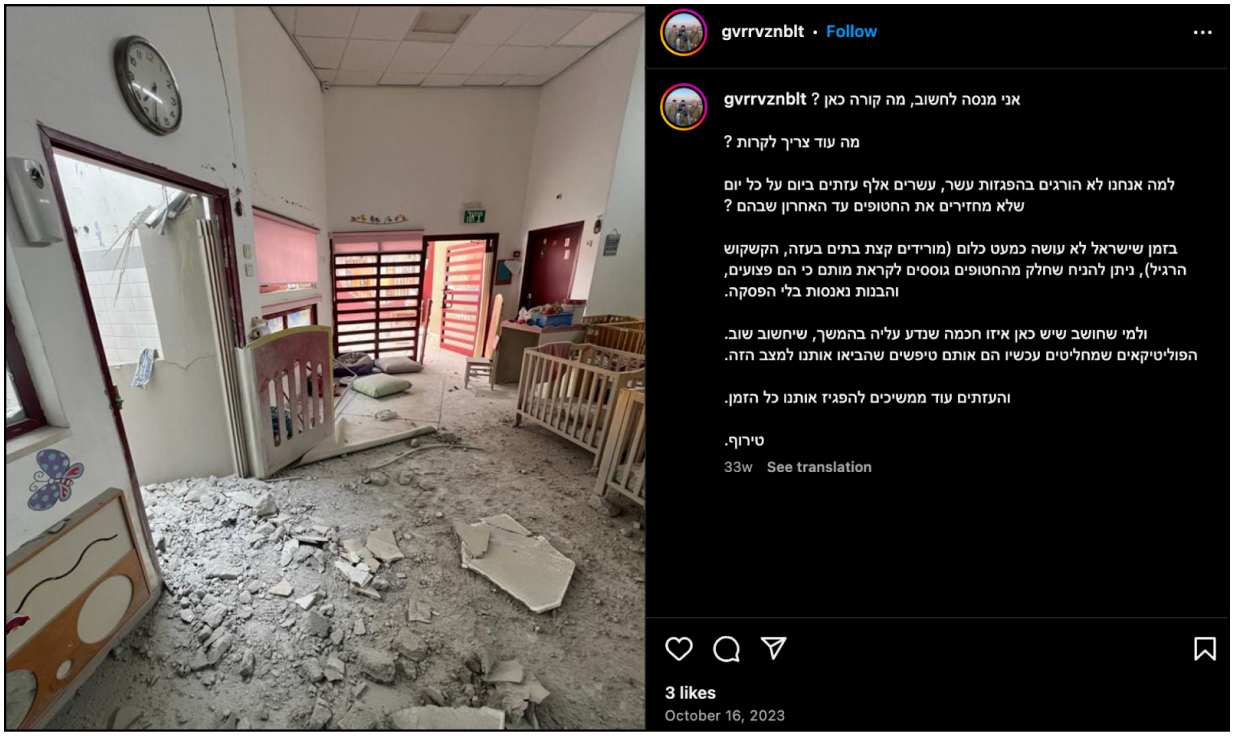

النص الجزئي للمنشور: "لماذا لا نقتل عشرة وعشرين ألفًا من سكان غزة يوميًا بالقصف مقابل كل يوم لا يعيدون فيه المختطفين [الرهائن الإسرائيليين]... جنون".

قائد عسكري إسرائيلي رفيع المستوى، قائد لواء المشاة الاسرائيلي الشمالي[65]
منشور بالأصل في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مؤرشف بعد 9 أشهر تقريبًا.

65. طيراوي، ي. ومعوز، أ.، "فلتحترق غزة": وابل الخطاب الإبادي من الجنود الإسرائيليين، Zeteo News، 13 حزيران/ يونيو 2024، www.zeteo.com

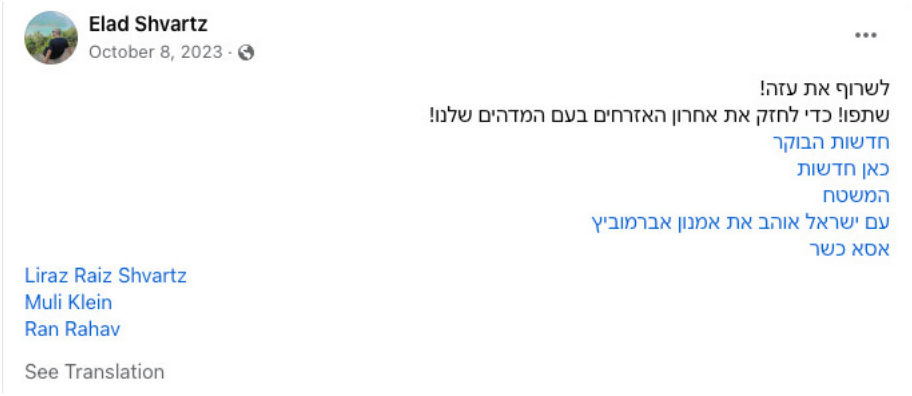

ضابط رفيع المستوى من الفرقة 91، مرتديًا زيه العسكري: "إذا لم يتم إطلاق سراح جميع الرهائن في غضون أربع ساعات... ابدأوا بإحراق غزة". ويُضيف "حي تلو حي".

عقيد (احتياط) في الجيش الإسرائيلي[66].

الترجمة: "فلتحترق غزة على رأس ساكنيها جميعًا"[67].

فيديو يُظهر الجنود وهم يطلقون النار على منازل مدنيين
نُشر في 26 كانون الثاني/ يناير 2024

66. المرجع نفسه
67. المرجع نفسه

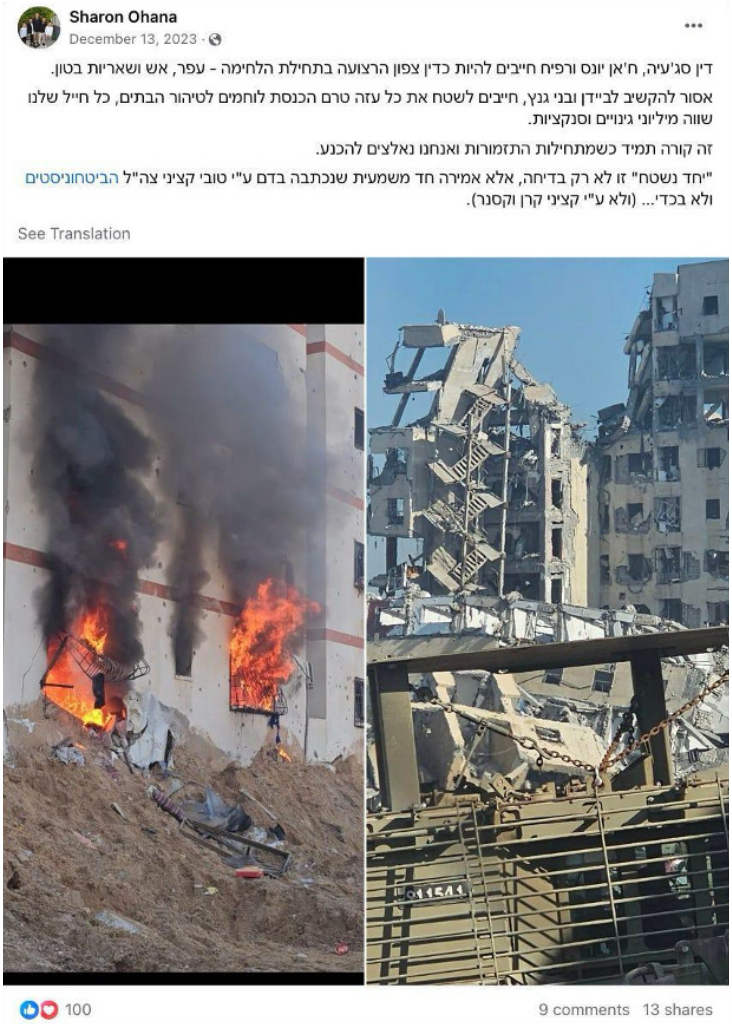

الترجمة: "مصير الشجاعية ... يجب أن يكون كمصير شمال القطاع [غزة] في بداية الحرب – تراب، نار، وبقايا اسمنتية..."سوية سنسويّ الأرض" ليست مجرد مزحة، بل هي مقولة حاسمة كُتبت بدماء خيرة ضباط الجيش الإسرائيلي الأمنيين وليس هباء..."

مجند نشط في فيلق الهندسة القتالية التابع للجيش الإسرائيلي[68]
نُشر في 13 كانون الثاني/ ديسمبر 2023

لا شك أن تسامح "ميتا" مع هذا النوع من المحتوى فاضح وسافر بشكل خاص عند مقارنته بانفاذها وشرطنتها العدوانية ضد المستخدمين الفلسطينيين لأقل من ذلك بكثير. في حين أن الخطاب الفلسطيني غالبًا ما يتم الإبلاغ عنه أو إزالته لمصطلحات مثل "الشهيد" أو صور الأحياء المقصوفة، يعبّر الجنود الإسرائيليون علنًا عن دعمهم للمذابح الجماعية دون عواقب. لا تكشف هذه التفاوتات عن مجرد إخفاق بالإنفاذ فحسب، بل إنها تكشف عن ازدواجية المعايير المُضمنة في سياسات "ميتا" والبنية التحتية للإنفاذ.

68. المرجع نفسه.

"واتس-آب": بنية تحتية خفية للاعتداءات العنيفة المنهجة

في حين يشكّل "فيسبوك" و"إنستغرام" الوجه العام للتحريض عبر الإنترنت، أصبحت "واتس-أب"، وهي خدمة مراسلة مشفرة من طرف إلى طرف مملوكة لشركة "ميتا"، بنية تحتية سرية لتنظيم العنف في العالم الحقيقي. إذ كشفت التحقيقات التي أجراها FakeReporter أن الآلاف من مستخدمي "واتس-أب" يتدفقون على مجموعات يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون للتخطيط لهجمات منسقة على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة[69]. تنشط مجموعات المستوطنين هذه مع إفلات شبه كامل من العقاب. يتبادلون المعلومات حول القرى الفلسطينية بشكل فوري تلقائي، ينسقون الأسلحة والطرق التي يعبرون منها، وينشرون التحريض الأرعن علنًا وصراحةً على ارتكاب القتل وتخريب الممتلكات.

على الرغم من التوثيق الممتاز لهذه الأنشطة والتي تمت إحالتها لكل من "ميتا" والسلطات الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء فعّال. فشلت سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية في التحقيق مع المشاركين أو مقاضاتهم، ولم تنفذ "ميتا" آليات إنفاذ قادرة على تحديد أو تفكيك شبكات العنف الناشطة من خلال "واتس-أب"، وقد ترتب عن هذا الاهمال عواقب وخيمة، بينما تم تصعيد عنف المستوطنين بشكل حاد في كافة أرجاء الضفة الغربية.

وتُشير بيانات الأمم المتحدة على تهجير 4,250 فلسطينيًا وتدمير 1760 مبنى في نحو 1400 حادثة اعتداء وعنف مستوطنين خلال عام 2024 وحده في الضفة الغربية المحتلة[70]. لا يمكن النظر إلى تقاعس "ميتا" كفعل محايد حينما يُنسق عنف المستوطنين وإن كان جزئيًا عبر "واتس-أب".

النشر الدعائي والدعاية المدفوعة

لم تخفق "ميتا" بتخفيف التحريض وخطاب الكراهية في محتويات إنتاج مستخدمين فحسب، بل إنها استفادت منه مباشرة أيضًا، وذلك من خلال بنيتها التحتية الإعلانية. صادقت أنظمة "ميتا" الإعلانية مرارًا وتكرارًا على الإعلانات التحريضية والعنصرية واللاإنسانية وقامت بتضخيمها، في انتهاك واضح لمعايير سياستها المجتمعية غالبًا. لا تكتفِ هذه الإعلانات بتهويل وتمجيد الحرب، بل إنها تروج لتنفيذ جرائم الحرب مثل التهجير القسري والتوسع الاستيطاني. لا بد من أن معايير أرقى لإدارة والإشراف على المحتوى المروّج والمدفوع، خصوصًا وأن المنصات تزيد من مرئية ووصل هذه المحتويات لكم أكبر من المستخدمين، مما يفرض عليها مستوى أعلى من المسؤولية.

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، كُشفت موافقة "ميتا" على إعلانات مدفوعة باللغة العربية دعت إلى تهجير وطرد الفلسطينيين إلى الأردن، باستنادها إلى مصطلحات مثل "العرب في يهودا والسامرة" وحثهم على "المغادرة قبل فوات الأوان"[71]. إستهدفت إحدى الحملات التي تُديرها مجموعة إسرائيلية تطلق على نفسها "الهجرة الآن"، المستخدمين الفلسطينيين في الضفة الغربية بإعلانات داعية ومروّجة

69. أحرق المستوطنون الإسرائيليون منازل الضفة الغربية في أعمال الشغب المنظمة على مجموعات الدردشة، وول ستريت جورنال، 21 يناير 2025، متاح على: www.wsj.com

70. تحديث الوضع الإنساني رقم 252 | الضفة الغربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2 كانون الثاني/ يناير 2025، متاح في: www.ochaopt.org

71. "فيسبوك" يغلق صفحة "هاجروا الآن".. ما علاقتها بالحرب والأردن؟، سكاي نيوز العربية، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، متاح في: www.skynewsarabia.com

للتطهير العرقي[72]. تقريبًا في الوقت ذاته، تمت الموافقة أيضًا على إعلان آخر يدعو لاغتيال الناشطين الموالين للقضية الفلسطينية في الولايات المتحدة[73]. في أعقاب هذه التسريبات، أجرت "حملة" اختبارًا بالتنسيق مع "The Intercept" لاختبار أنظمة "ميتا " للموافقة على الإعلانات، ووجدت أنه سُرعان ما تمت الموافقة على 19 إعلانًا يحتوي على تحريض عنيف باللغتين العبرية والعربية، بما في ذلك شعارات مثل "إحرقوا غزة" و"نفذوا نكبة ثانية"[74]. أزالت "ميتا" الإعلانات بأثر رجعي فقط عقب تلقيها اتصال من The Intercept.

رغم ادعائها بأنها أطلقت مصنفًا للكلام العدائي باللغة العبرية، إلا أنه لم يُلاحظ أي تغيير على أنظمة الإشراف وإدارة المحتوى في إعلانات "ميتا". لاختبار ما إذا كان قد تم إجراء أي تحسينات، كررت "حملة" الاختبار في 26 أيار/ مايو 2025. هذه المرة، تم تقديم 40 إعلانًا باللغة العبرية، 20 منها تستهدف المستخدمين في الضفة الغربية المحتلة و20 أخرى تستهدف المستخدمين في إسرائيل. شملت جميع الإعلانات تحريضًا مُباشرًا وصريحًا أو دعوات لمحو الفلسطينيين وغزة، باللغة العبرية. وجميعها تلقت ختم الموافقة.

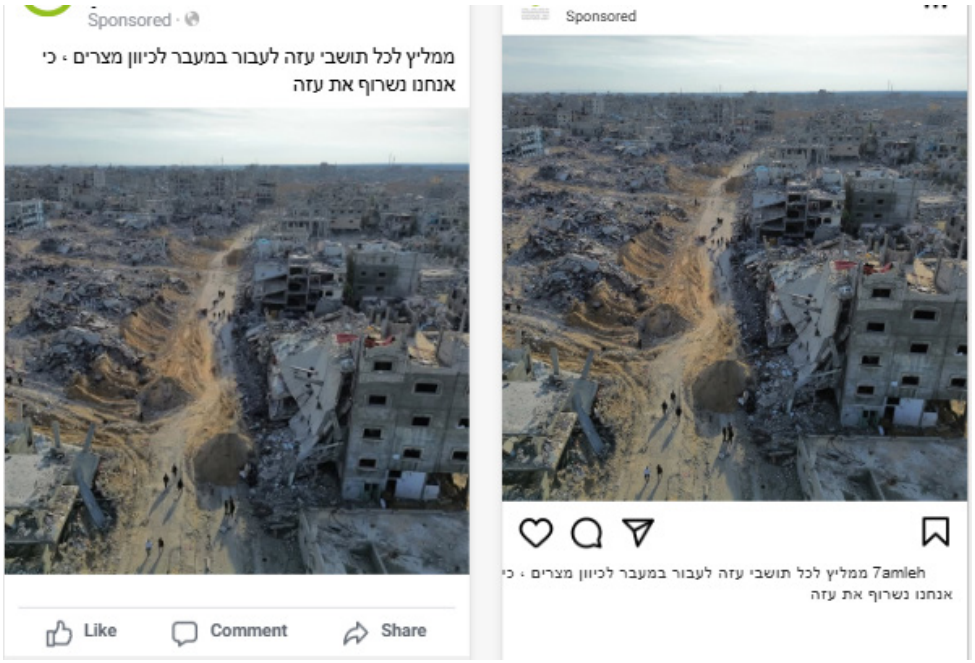

ترجمة للإعلان التجريبي: "أوصي جميع سكان غزة باجتياز المعبر باتجاه مصر، لأننا سنحرق غزة".

تاريخ الاختبار: 26 أيار/ مايو 2025

تحقق برنامج إدارة الإعلانات في "ميتا" من هذا الاعلان، وتمت الموافقة على نشره. قدمت حملة الإعلانات فقط لاختبار إشراف وإدارة "ميتا" لمحتوى الإعلانات المدفوعة، ولم تقصد أبدًا نشر الإعلان فعليًا.

72. المرجع نفسه.
73. بيدل، س.، "فيسبوك" توافق على إعلان إسرائيلي يدعو إلى اغتيال ناشط مؤيد لفلسطين، ذا إنترسبت، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، في: www.theintercept.com
74. يجب أن تتوقف "ميتا" عن جني الأرباح من الكراهية، حملة، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، متاح في: www.7amleh.org

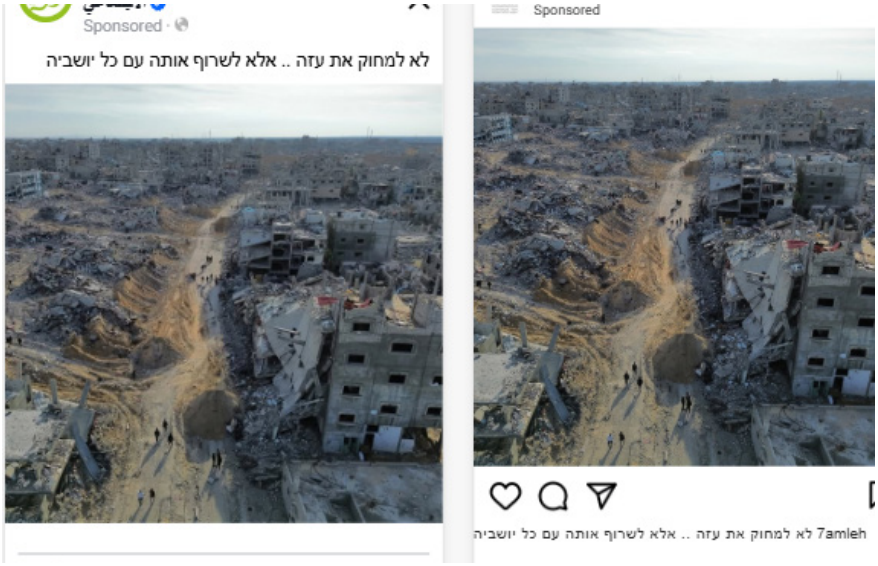

ترجمة للإعلان التجريبي: "لا يجب محو غزة فحسب... بل إحراقها على رؤوس جميع ساكنيها".

تاريخ الاختبار: 26 أيار/ مايو 2025

تحقق برنامج إدارة الإعلانات في "ميتا" من هذا الاعلان، وتمت الموافقة على نشره. قدمت حملة الإعلانات فقط لاختبار إشراف وإدارة "ميتا" لمحتوى الإعلانات المدفوعة، ولم تقصد أبدًا نشر الإعلان فعليًا.

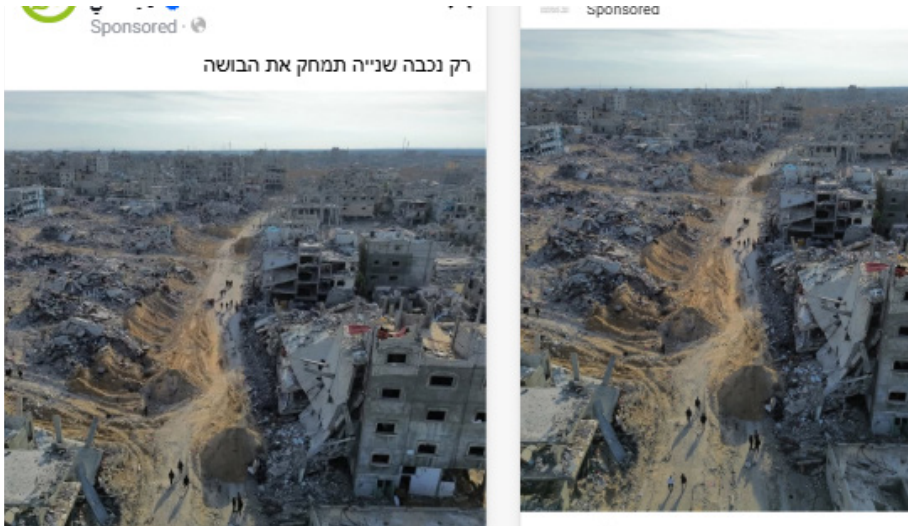

ترجمة الإعلان التجريبي: "فقط نكبة ثانية ستمحو وصمة العار"

تاريخ الاختبار: 26 أيار/ مايو 2025

تحقق برنامج إدارة الإعلانات في "ميتا" من هذا الاعلان، وتمت الموافقة على نشره. قدمت حملة الإعلانات فقط لاختبار إشراف وإدارة "ميتا" لمحتوى الإعلانات المدفوعة، ولم تقصد أبدًا نشر الإعلان فعليًا.

تثير هذه الأنماط مخاوف جدية إزاء إتاحة بنية "ميتا" التحتية الضرر في الواقع المحسوس. إذ كشف تحقيق أجرته قناة الجزيرة عام 2025 أن "فيسبوك" وافقت على أكثر من 100 إعلان مدفوع يروّج للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة وجنت الربح منها، بما يشمل دعوات ونداءات لهدم منازل الفلسطينيين وجمع التبرعات للوحدات العسكرية الإسرائيلية في غزة[75].

في تموز/يوليو 2025، كشفت تحقيقات جديدة نشرتها صحيفة الغارديان ومنظمة إيكو (Ekō) العالمية للرقابة أن شركة "ميتا" استضافت ما لا يقل عن 117 إعلانًا مدفوعًا عبر منصات فيسبوك وإنستغرام وثريدز، تدعو بشكل صريح إلى جمع تبرعات لشراء معدات عسكرية لوحدات من الجيش الإسرائيلي تعمل في غزة، بما في ذلك حوامل قنص وطائرات مسيّرة معدّلة تُستخدم لإلقاء القنابل على المدنيين. وقد حققت هذه الحملات الإعلانية ما لا يقل عن 76,000 مشاهدة للإعلانات في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي فقط، رغم أنها تبدو مخالفة لسياسات "ميتا" الإعلانية التي تحظر الترويج للمعدات الفتاكة[76]. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الإعلانات لم تتضمن الإفصاحات السياسية المطلوبة، فقد بقيت نشطة حتى تمّت إزالتها لاحقًا، ولكن فقط بعد تدخل من وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ويأتي ذلك ضمن نمط مشابه لتحقيق سابق أجرته إيكو في عام 2024، تم خلاله الإبلاغ عن 98 إعلانًا لجمع التبرعات العسكرية وإزالتها، لتعود الحملات ذاتها تقريبًا للظهور من جديد[77]. علمًا أن خبراء بالقانون حذرّوا من كون "ميتا" متواطئة في انتهاكات القانون الدولي عبر قبولها الدفع لاستضافة مثل هذا المحتوى.

تُشير مصادقة المنصة على الإعلانات إلى فشل واخفاق منهجي ليس في الإشراف وإدارة المحتوى وحسب، بل في تحمل المسؤولية من قبل الشركة. تواصل "ميتا" جني الأرباح من نشر الكراهية والتحريض، على الرغم من التحذيرات الوافرة والأدلة الموثقة لعواقبها على المجتمع الفلسطيني.

لا يواجه الجنود والمستوطنون والمسؤولون الإسرائيليون أية تداعيات أو عقوبات تقريبًا لاستخدام منصات "ميتا" للتحريض على العنف أو تنظيمه أو تمجيده. كما لم تقم الحكومة الإسرائيلية بإدانة أو معاقبة ومقاضاة السلوك التحريضي عبر الإنترنت، بل إنها شجعته في كثير من الأحيان. في هذا السياق، غالبًا ما تكون "ميتا" الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على الوصول والتحرك.

75. تكسب "ميتا" الأرباح من إعلانات تروّج للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، MSN، 31 آذار/ مارس 2025، متوفر في: www.msn.com

76. "ميتا" تسمح بتمويل جماعي للإعلانات الخاصة بطائرات بدون طيار تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، وفقًا لتقرير صادر عن هيئة مراقبة المستهلك، صحيفة جارديان، 21 أيلول 2025: www.theguardian.com

77. استفادة "ميتا" من روايات الإبادة الجماعية اليمينية المتطرفة وجمع التبرعات لشراء معدات عسكرية إسرائيلية، إيكو، كانون الأول 2024، متوفر في: www.aks3.eko.org

وفقًا لمركز "عدالة" الحقوقيّ، فشلت السلطات الإسرائيلية في التحقيق أو المقاضاة في حالة واحدة من حالات التحريض على الإبادة الجماعية من قبل شخصيات عامة يهودية إسرائيلية، على الرغم من الحالات الموثقة جيدًا، بما في ذلك قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 تصريح و40 مثالًا بارزًا لوزراء ونواب وزعماء دينيين محرضين[78]. وفي تناقض صارخ، فتحت إسرائيل خلال الفترة ذاتها أكثر من 400 تحقيق جنائي ضد مواطنين فلسطينيين في إسرائيل بتهمة "التحريض"، كثير منها لم يتعدَ كونه منشورًا على شبكات التواصل الاجتماعي أو شعارات مضادة للحرب[79].

هذا الفشل والاخفاق المنهجي ليس نتيجة الاشراف، إنما هو نتاج إهمال "ميتا" طويل الأمد في تطوير بنية تحتية مناسبة للإشراف وإدارة المحتوى التحريضي باللغة العبرية. ويصبح هذا الإهمال تواطؤًا على وقع استمرار الإبادة الجماعية الجارية. وثّق هذا الفصل جزءًا صغيرًا فقط من الأذى والضرر الإجماليّ.

78. مركز عدالة يطالب إسرائيل بالتحقيق في التحريض على الإبادة الجماعية من قبل شخصيات عامة ومحاكمة الجناة، مركز عدالة، 17 نيسان/ أبريل 2024، في: www.adalah.org

79. إسرائيل تقمع المواطنين الفلسطينيين الذين يرفعون صوتهم ضد الحرب في غزة، أسوشيتد برس، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، في: www.apnews.com

إخفاقات سياسة "ميتا" وتآكل المساءلة والمحاسبة

لا يمكن أن تُعزى مسؤولية "ميتا" في استضافة دعايات في وقت الإبادة الجماعية إلى قلة أو عدم الوعي. على الرغم من التحذيرات المتكررة من المجتمع المدني والوشاة وحتى المشرفين على المحتوى في الشركة، أخفقت وفشلت الشركة باستمرار في الاستثمار بالإشراف وإدارة المحتوى الناجعة للمحتوى المنشور باللغة العبرية، مما ترك الفلسطينيين عرضة للتحريض وخطاب الكراهية على نطاق واسع عبر منصاتها المختلفة.

من الشرارة الأولى لانطلاق الحرب الحالية على غزة، لعبت "حملة" دورًا مُعتبرًا في الإبلاغ عن المحتوى الضار والمؤذي لـ "ميتا"، علمًا أن الواجب كان أن يتم تصنيف هذا المحتوى كمحتوى ضار من قبل أنظمة إنفاذ الشركة بشكل استباقي. وقد أحالت فرق الرصد في "حملة" بين تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وأيار/ مايو 2025، ما مجمله 2265 حالة محققة من التحريض والخطاب المُشيطن على منصات "ميتا" ("فيسبوك" و"انستغرام" و"واتس-أب")، مما أدى إلى إزالة معظم هذا المحتوى[80]. بينما تستفيد "ميتا" من قيام المجتمع المدني بالإبلاغ عن محتوى خطير، فإن هذا يخفي أيضًا مشكلة أعمق: لا ينبغي تحميل المجتمع المدني الفلسطيني مسؤولية تنفيذ المهام التي يتوجب على "ميتا" أن تقوم بها. سمحت الشركة حتى الآن بازدهار المحتوى الخطير باللغة العبرية وسط تصعيد بالفظائع في الحقيقة.

حتى لو قامت "ميتا" بتوظيف الإحالات من مركز "حملة" لتدريب نماذج تعلّم الآلة (الذكاء الاصطناعي) الخاصة بها، فهي تواصل عدم منح الأولوية للحاجة الملّحة بمُصنفّات وأجهزة رقابة قوية باللغة العبرية. على الصعيد الداخلي، أقر موظفو "ميتا" بأن الشرطنة والانفاذ على المنشورات باللغة العربية أقوى بكثير من العبرية لأن لديهم المزيد من الموارد وقواعد بيانات لغوية[81]. كشف تحقيق أجرته صحيفة الجارديان عام 2024 فشل "ميتا" بتقييم دقة قرارات أنظمة الاشراف وإدارة المحتوى باللغة العبرية بشكل منهجيّ، على عكس اللغة العربية، حيث يوجد نظام كامل لتدوين "دقة تطبيق السياسات"[82]. بل العكس صحيح، لا يزال الاشراف وإدارة المحتوى باللغة العبرية مُهملًا، حيث يقوم مراجعو المحتوى بتصنيف الأمثلة لكل حالة على حدة، وغالبًا ما يعتمدون على إحالات وبلاغات من مؤسسات المجتمع المدني أمثال مركز "حملة".

في حين أن سجل "ميتا" لا يزال يتسم بالإهمال عمومًا، إلا أنه لا بد من التنويه إلى التقدم المحدود المُلاحظ. بعد الاحتجاج العالي حول تعامل "ميتا" مع المحتوى الفلسطيني خلال انتفاضة الشيخ جراح عام 2021، كلّفت الشركة BSR بإعداد تقرير للعناية الواجبة بحقوق الإنسان، والذي نُشر عام 2022[83]. وأعقب ذلك تفعيل مُصنّف الكلام العدائي باللغة العربية في أيلول/ سبتمبر 2023[84]. إلا أن وثائق داخلية مُسربّة كشفتها لاحقًا صحيفة وول ستريت جورنال في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023،

80. إجمالي الانتهاكات للمحتوى الضار من تاريخ 10/07/2023 إلى تاريخ 05/01/2025، حُر – المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية، متاح في: www.7or.7amleh.org

81. بول، ك.، تتغّلب "ميتا" في إدارة المُحتوى باللغة العبرية، وفقًا لموظف سابق ووثائق داخلية، صحيفة الجارديان، 15 آب/ أغسطس 2024، متاح في: www.theguardian.com

82. المرجع نفسه.

83. العناية الواجبة بحقوق الإنسان لتأثيرات "ميتا" في إسرائيل وفلسطين، 22 BSR، أيلول/ سبتمبر 2022، في: www.bsr.org

84. تحديث "ميتا": العناية الواجبة بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين، أيلول/ سبتمبر 2023، متاح في: www.humanrights.fb.com

أوضحت أن المصنفات لم تكن ناجعة بما فيه الكفاية وفشلت في التعامل مع السيل الفائض للتحريض باللغة العبرية خلال الأشهر الأولى من حرب غزة[85]. في حين يبدو الآن أن البحث عن بعض المصطلحات العبرية الأكثر فظاعة والتي كان من السهل البحث عنها، صار أصعب مما كان عليه، مما يدّل أقله على جهد جزئي من قبل "ميتا"، إلا أن هذه التحسينات لا تزال ضئيلة مقارنة بحجم الضرر وإلحاحه.

كما طغى الاستياء الداخلي في "ميتا" أكثر فأكثر مع توقيع أكثر من 200 موظف في "ميتا" على رسالة داخلية يتهمون فيها الشركة بـ"فرض رقابة، توبيخ وتأديب، ومعاقبة" الموظفين الثين عبّروا عن تخوّفهم بشأن الاشراف وإدارة المحتوى المعني بفلسطين[86]. قال أحد الموظفين السابقين إنهم يخشون الاقالة إذا ما انتقدوا سياسات المنصة، مشيرًا إلى أن "موقف الشركة من هذه القضية واضح كالشمس"[87].

هذا التفاوت له عواقب مباشرة وفتاكة. بينما يخضع الفلسطينيون للرقابة بسبب التعبير عن الحزن أو الاحتجاج أو الانتقاد، يستخدم المسؤولون والجنود الإسرائيليون "ميتا" للتحريض على العنف الجماعي وتمجيد جرائم الحرب شيطنة شعب كامل.

والأسوأ من ذلك، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة "ميتا" مارك زوكربيرج في كانون الثاني/ يناير 2025 عن تغييرات جذرية في استراتيجية الشرطة للإشراف وإدارة المحتوى. من بين أمور أخرى، يشمل استبدال المدققين البشريين – فاحصو الحقائق، بميزة "ملاحظات من المجتمع" على غرار منصة X التابعة لايلون ماسك (تويتر سابقًا)، وتقليص الإشراف وإدارة المحتوى للانتهاكات "منخفضة الخطورة"[88]. على الرغم من تسويقها وتأطيرها كخطوة نحو حرية التعبير، إلا أن هذا التحول يشير إلى محاكاة منصة X، حيث انتشر دون رقيب أو حسيب بمعدل أعلى بكثير[89]. إذا اتبعت منصات "ميتا" عبر الإنترنت، التي تفوق X بتأثيرها بدرجات ودرجات، نموذج X في الإشراف وإدارة المحتوى، من شأن ذلك أن يقود إلى تضخيم متعاظم للمحتوى المؤذي والضار.

هذه الإخفاقات في السياسة لا تعيش في فراغ. حيث إنها تنتهك معايير السياسة المجتمعية المتبعة في "ميتا" ذاتها[90]، التي تحظر المحتوى الذي "يمجد العنف" أو "يشيطن" أو "يدعو إلى إلحاق الأذى بالأفراد أو الجماعات". كما أنها تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، والتي تتطلب من الشركات منع وتخفيف الضرر اللاحق بحقوق الإنسان والذي تساهم في تأجيجه[91].

في رسالة مُوّجهة إلى الرئيس التنفيذي لشركة "ميتا" مارك زوكربيرج في نيسان/ أبريل 2024، أثار فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إلى جانب سبعة مقررين خاصين

85. نقاش داخل "ميتا" حول ما هو عادل في قمع التعليقات في الأراضي الفلسطينية، وول ستريت جورنال، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، متاح في: www.wsj.com

86. رسالة: "زملاء ميتا" Metamates لأجل وقف إطلاق النار - متاح في: www.metastopcensoringpalestine.com

87. بول، ك.، تتقّلب "ميتا" في إدارة المُحتوى باللغة العبرية، وفقًا لموظف سابق ووثائق داخلية، صحيفة الجارديان، 15 آب/ أغسطس 2024، متاح في: www.theguardian.com

88. ميتا: جويل كابلان، مُدير الشؤون العالمية - المزيد من الخطاب وأخطاء أقل، 7 كانون الثاني/ يناير 2025، متاح في: www.about.fb.com

89. تأثير سياسات الإشراف على المحتوى الخاصة بالمنصة على الحقوق الرقمية الفلسطينية، مركز "حملة"، www.7amleh.org

90. ميتا: معايير السياسة المجتمعية – سلوك الكراهية، 7 كانون الثاني/ يناير 2025، متاح في: www.transparency.meta.com

91. المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تطبيق إطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف"، الأمم المتحدة - المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2011، متاح في: www.ohchr.org

آخرين للأمم المتحدة، مخاوف جدية بشأن الاشراف وإدارة المحتوى التمييزي من قبل شركة "ميتا"، لا سيما "الرقابة المنهجية على الأصوات الفلسطينية والأصوات المؤيدة للفلسطينيين المناصرة لحقوق الانسان"، و"عدم فرض الاشراف وإدارة محتوى خطاب الكراهية باللغة العبرية"، كما "فشلها في إزالة التحريض على العنف والدعوات إلى الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين"[92]. سبق وحذّر خبراء، مؤكدين أن تقاعس "ميتا" المستمر وتحيزها تعرض الشركة لخطر أن تصبح "مساهمة في الجرائم الفظيعة" وذكّروا الشركة بأن مسؤولياتها بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة قائمة حتى أثناء نزاع مُسلح. كما حثوا "ميتا" صراحة على "اعتماد تعريف للتحريض يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان"، وإجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان وتقييمات المخاطر "خاصة عندما يرقى الوضع بدرجة راجحة إلى خطر حقيقي ووشيك بالإبادة الجماعية"[93].

من منظور قانوني، يحدّد القانون الجنائي الدولي العلاقة المباشرة بين التحريض والتواطؤ. بينما تصدر المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال لمسؤولين إسرائيليين بسبب جرائم حرب، بما فيها التجويع؛ فإن فشل "ميتا" المستمر في الاشراف وإدارة المحتوى التحريضي على منصاتها يثير تساؤلات خطيرة حول تحملها المسؤولية. علاوة على ذلك، فإن المادة 6 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية تنصّ بوضوح أن جميع الجهات الفاعلة قد تكون مسؤولة، مما يعني أنه ليس على الدول وحدها اتخاذ جميع التدابير المتاحة لمنع الإبادة الجماعية عند وعيها للمخاطر[94].

بدلاً من اتخاذ تدابير والتحرك، تواصل "ميتا" في ترسيخ نظام ذي مستويين: نظام يتم فيه الإفراط في شرطنة وفرض الرقابة على المحتوى العربي والمؤيد للفلسطينيين، ووسمه وإزالته؛ إلى جانب نظام يتجاهل التحريض باللغة العبرية أو يتعلم منه، أو حتى يتسامح معه. وينتج عن ذلك بيئة متساهلة يصبح فيها خطاب الإبادة الجماعية مقبولًا ومُطبعًا، والأخطر من ذلك، يتم تضخيمه خوارزميًا.

على الرغم من توظيف أكثر من 40000 من موظفي السلامة والإشراف وإدارة المحتوى وتحقيق إيرادات بقيمة 134.9 مليار دولار عام 2023، أخفقت "ميتا" في تخصيص موارد كافية لمعالجة التحريض باللغة العبرية[95]. لا يأتي إخفاقها بسبب انعدام القدرة، بل في تحديد الأولويات. من دون إصلاح جذري لأولويات الإشراف وإدارة المحتوى وتأطيرها للسياسات المجتمعية، تخاطر "ميتا" بالاستمرار في كونها شريكة متواطئة من خلال توفير بوق لدعاة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

92. اتصالات المفوضية السامية لحقوق الإنسان - "ميتا" 18 نيسان/ أبريل 2024 - المرجع: AL OTH 20/2024، متاح في:www.spcommreports.ohchr.org
93. المرجع نفسه
94. المادة السادسة، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1948، في: www.un.org
95. بول، ك.، تتغلّب "ميتا" في إدارة المُحتوى باللغة العبرية، وفقًا لموظف سابق ووثائق داخلية، صحيفة الجارديان، 15 آب/ أغسطس 2024، متاح في: www.theguardian.com

التوصيات:

إلى "ميتا":

1. الاستثمار في بنية تحتية قوية لإدارة وإدارة المحتوى باللغة العبرية، بما في ذلك:
   - تطوير مُصنّف عادل وكاشف للخطاب العنيف،
   - الدمج الكامل للغة العبرية في أنظمة التقييم الدقيق للسياسات ومراقبة الجودة
   - فرق إشراف وإدارة مُحتوى مُخلصة ومُدربة، وذات خبر قانونية وسياقية.

2. إرساء أنظمة شفافية استباقية للكشف عن التحريض باللغة العبرية وتصنيفه، بدلًا من الاعتماد على توجهات وإحالات من المجتمع المدني. لا ينبغي أن يتحمل المجتمع المدني عبء الإنفاذ.

3. إتخاذ إجراءات عاجلة للعناية الواجبة بحقوق الإنسان وتقييم المخاطر، على النحو المطلوب بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا سيما بالنظر إلى الخطر الفعليّ والوشيك بالإبادة الجماعية.

4. الالتزام علنًا بعدم التواطؤ في الجرائم الفظيعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، من خلال مواءمة أولويات الإنفاذ مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إلى متخذي السياسات:

1. إنفاذ وتطبيق الالتزامات القانونية الدولية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية من خلال التحقيق في تواطؤ الشركات في الإبادة الجماعية، بما في ذلك دور "ميتا" في تسهيل التحريض والشيطنة.

2. المطالبة بالشفافية ومساءلة المنصات الرقمية من خلال الأطر الملزمة والرقابة المستقلة، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة والقمع المنهجي.

إلى المجتمع المدني:

1. مواصلة توثيق وأرشفة الأدلة الرقمية على التحريض وخطاب الكراهية، وضمان حفظها لأجل المساءلة والمحاسبة، بما يشمل الإجراءات القانونية الدولية.

2. تنسيق المناصرة الجامعة العابرة للحدود، لا سيما بين المنظمات في الدول التي تمثل الأكثرية على المستوى الدولي والتي توثق التواطؤ التكنولوجي في جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

3. الضغط على المنصات من خلال رسائل موّحدة، مع التأكيد على التزاماتها القانونية والعواقب الإنسانية لتقاعسها وتقصيرها.

اتصلوا بنا:
info@7amleh.org | www.7amleh.org
تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعيّ: 7amleh